مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الشرعية) المجلد الثالث عشر- العدد الثاني، ص149-210، يونيو2005
ISSN 1726-6807, http://www.iugaza.edu/ara/research/

منهج الإمام يحيى بن سعيد القطان في توثيق الرواة

طالب حماد أبو شعر

كلية أصول الدين - الجامعة الإسلامية

غزة، فلسطين، ص.ب: 108

ملخـص: تـناول الباحث في هذه الدراسة ترجمة الإمام يحيى بن سعيد القطان باختصار: ومنزلته في الجرح والتعديل. وتتبع مصطلحاته في توثيق الرواة، وصنفها بحسب درجة التوثيق. وقام الباحث بدراسة مصطلحاته لمعرفة مراده منها.

وتـناول الباحث أقوال العديد من النقاد في الرواة الذين وثقهم القطان، ودرس توثيقه لهم في ضوء أقوال غـيره، وحاول الباحث الوقوف على درجة القطان في التوثيق من حيث التشدد والتساهل. وقسم الباحث مصطلحات القطان في توثيق إلى مراتب.

وتوصـل الباحـث إلى النتائج العلمية الخاصة بمراتب التوثيق عنده، والمراد بمصطلحاته، والسبب في اختلاف عباراته أحياناً، التوثيق النسبي عنده.

ABSTRACT: The researcher has dealt briefly with the biography of the thinker (Imam) Yahya Ibn Saeed Al Qattan , and his rank in criticism. He has followed up Al Qattan's terms in trustiness of the narrators and classified them according to the degree of trustiness . He also studied his terms to know his intent .

The researcher has discussed many opinions of other critics of those trusted by Qattan. The has studied his trustiness to them according to the sayings of others. The researcher tried to know Qattan's degree of trust concerning terms of easiness and difficulties. He has divided Qattan's terms in trustiness to some degrees.

The researcher has concluded with the scientific results regarding the ranks of trustiness , what is meant by Qattan's terms , the reason of difference sometimes in his phrases , and his relative trust .

المقدمة

إن الْحمـد لِلـهِ نَحمده ونَستَعِينُه، من يهدِهِ الله فَلا مضِل لَه، ومن يضلِلْ فَلا هادِي لَه، وأَشْـهد أَن لا إِلَه إِلا الله وحده لا شَرِيك لَه، وأَن محمدا عبده ورسولُه، أَما بعد: فإن العلماء بذلوا جهوداً كبيرة لحفظ سنة النبي صلى ا عليه وسلم، فحفظوها في الصدور، ودونوها بين السطور، وأبدعوا علوماً للحديث لتمييز السقيم من القويم.... وأنشأوا علم الجرح والتعديل للبحث في أحوال الـرواة ، وأَخَـذَ العلمـاء عـن الثقات من الرواة؛ ولم يقْنعوا بعدالة الراوي بل اشترطوا الحفظ والضبط.

روى ابـن عـبد البر[1] عن إسماعيل ابن أبي أويس قال: " سمعت خالي مالك بن أنس يقـول: إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم؛ لقد أدركت سبعين ممن يحدث قال فلان

قـال رسول ا صلى ا عليه وسلم، عند هذه الأساطين- وأشار إلى مسجد رسول ا صلى ا علـيه وسلم- فما أخذت عنهم شيئاً وإن أحدهم لو أُؤتمن على بيت المال لكان أميناً، لأنهم لم يكونـوا من أهل هذا الشأن". ونقل الخطيب[2] عن ابن أبي الزناد عن أبيه قال: "أدركت بالمدينة مائة؛ كلهم مأمون ما يؤخذ عنهم شيء من الحديث؛ يقال ليس من أهله".

واشـتغل العديـد من العلماء بالبحث في أحوال الرواة؛ فكانوا بالمئات. فقد ذكر الإمام السـخاوي تسـعة نقـاد ومائتين حتى زمانه، وجعلهم في ست وعشرين طبقة[3]. وذكر الذهبي سبعمائة وخمسة عتشر ناقداً؛ جعلهم في ثنتين وعشرين طبقة.[4]

والناظر في كتب الرجال يجد أنها تغص بأقوال النقاد، ومصطلحاتهم. لذا فإن الباحث يؤمـن بضرورة العمل في مشروع علمي موسوعي كبير يهدف إلى تصنيف أقوال النقاد، وجمع أقـوال كلٍ منهم، ومصطلحاته في الجرح والتعديل، وفهم المراد منها؛ من خلال استعمالاته لهذه المصطلحات ...، واستنباط مناهجهم في الجرح والتعديل .

وقد نبه الإمام الذهبي قديماً إلى هذه الغاية النبيلة؛ ونوه إلى الحاجة إليها؛ حيث قال: "ثم نحـن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والتجريح، وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة، ثم أهم مـن ذلـك أن نعلـم بالاستقراء التام: عرف ذلك الإمام الجهبذ، واصطلاحه، ومقاصده، بعباراته الكثيرة"[5].

ووقـع اختـياري علـى الإمام الكبير والحافظ الناقد يحيى بن سعيد القطان؛ لأنه جليل القدر؛ عمدة هذا الفن؛ اعتمد عليه الأئمة النقاد مثل أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين. ولما انتهيتُ من جمع مصطلحاته وعباراته في الجرح والتعديل، و بدأتُ في دراستها؛ وجدتُ أن الأمر قد طالَ علي؛ حيث إن أوراق البحث في مصطلحات التعديل ـ وحده ـ زادت عـن الحـد المناسـب لهذا النوع من الأبحاث؛ فآثرتُ أن أُعطيها حقها، كما أُعطي مصطلحات الجرح حقها في بحث مستقل إن شاء ا .

أهداف البحث:

لقـد أسلَفْتُ في السطور السابقة بما ينبي عن الأهداف التي يرجو أن يحققها الباحث من هذا البحث؛ وهي:

1 ـ جمع مصطلحات الإمام يحيى القطان في توثيق الرواة، ومحاولة فهمها، وتصنيفها.

2 ـ دراسة منهج الإمام القطان في توثيق الرواة؛ مقارنة بأقوال غيره من النقاد.

3 ـ الوقوف على مدى التوثيق عند الإمام القطان؛ بين التشدد أوالتساهل.

4 ـ محاولة استنباط مراتب للتعديل عند الإمام القطان.

منهج الدراسة:

لتحقيق الأهداف المرجوة من البحث؛ قام الباحث بالخطوات التالية:

1 ـ استقراء المصطلحات النقدية للقطان في توثيق الرواة؛ وذلك بالبحث عنها في مظانها من كتب الرجال.

2 ـ تصنيف مصطلحات التعديل عند القطان بحسب قوتها، وجمع المتشابه منها.

3 ـ دراسة كل مصطلح؛ من خلال النماذج التطبيقية المتوفرة للرواة الذين أطلق القطان الاصطلاح بحقهم.

4. عرض آراء باقي النقاد، ومقارنتها بأقوال الإمام القطان، واستخلاص النتائج في كلٍ منها.

خطة البحث

يشتمل هذا البحث على تمهيد، وستة مطالب ، وخاتمة:

التمهيد: ويشتمل على: ترجمة الإمام يحيى بن سعيد القطان

أولاً: اسمه – نسبه – لقبه – كنيته – ولادته - وفاته.

ثانياً: ثناء العلماء على الإمام يحيى بن سعيد القطان.

ثالثاً: منزلة الإمام يحيى بن سعيد القطان في الجرح والتعديل.

المطلب الأول: التوثيق بصيغة أفعل التفضيل.

المطلب الثاني: تكرار صيغة التوثيق في الراوي لفظاً أو معنى.

المطلب الثالث: توثيق الراوي بصفة مفردة (ثقة) أو (ثبت).

المطلب الرابع: التوسط في الراوي:

أولاً: وصف الراوي بلفظ: (لا بأس) أو (ليس به بأس).

ثانياً: وصف الراوي بلفظ: (وسط).

المطلب الخامس: التوثيق النسبي عند الإمام القطان.

المطلب السادس: مراتب التعديل عند الإمام القطان.

الخاتمة

(وتشتمل على أهم النتائج التي توصل لها الباحث)

تمهيد

ترجمة الإمام يحيى بن سعيد القطان

أولاً: اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه:

هو: يحيى بن سعيد بن فروخ القطان التميمي، أبو سعيد البصري، الأحول الحافظ.

ولادته، ووفاته:

ولد الإمام يحيى بن سعيد القطان سنة عشرين ومائة؛ في أولها، ومات في صفر؛ سنة ثمان وتسعين ومائة، قبل موت ابن مهدي وابن عيينة بأربعة أشهر، رحمهم ا تعالى.[6]

ثانياً: ثناء العلماء على الإمام يحيى بن سعيد القطان:

أثـنى العلمـاء علـى الإمام يحيى بن سعيد القطان ثناء بالغاً؛ في دينه، وعلمه، وحفظه وحسن ضـبطه، وعلمه بالرجال خاصة. وكان يحيى القطان؛ كبيراً في نظر شيوخه؛ فقد لازم شيخه شعبة عشرين سنة، إلا أن شعبة روى عن تلميذه القطان.[7] بل رضيه الشيخ أن يكون حكماً بينه وبيـن غيره من العلماء؛ اعترافاً بعلمه وفضله. ذكر عبد الرحمن بن مهدي؛ أنهم "اختلفوا يوماً عـند شـعبة؛ فقالوا: اجعل بيننا وبينك حكماً؟ فقال: قد رضيت بالأحول ـ يعني القطانـ فجاء، فقضى على شعبة، فقال شعبة: ومن يطيق نقدك يا أحول".[8]

وهـذا شيخه الآخر؛ الإمام الثوري كان يعجب من شدة حفظه. روى ابن مهدي؛ قال: "لمـا قـدم الـثوري البصرة، قال: يا عبد الرحمن، جئني بإنسان أُذاكره، فأتيته بيحيى بن سعيد، فذاكره، فلما خرج، قال: قلت لك: جئني بإنسان، جئتني بشيطان ـ يعني: بهره حفظه".[9]

وحاول الثوري مرة أن يدلس على القطان؛ فلم يفلح. قال يحيى بن سعيد: "جهد الثوري أن يدلـس علي رجلاً ضعيفاً فما أمكنه، قال مرة: ثنا أبو سهل عن الشعبي. فقلتُ له: أبو سهل؛ محمـد بن سالم. فقال: يا يحيى؛ ما رأيت مثلك، لا يذهب عليك شيء"10/أ. وروى الشيخ عن التلمـيذ أيضـاً، وبلـغ مـن علـو إسـناده أن روى عن خمسين شيخاً ممن روى عنهم شيخه الثوري.[10]/ب

وأقـوال العلماء في الثناء على يحيى القطان كثيرة جداً؛ لا يتسع المقام لذكرها، فأكتفى ببعضها.[11]

- قـال ابـن مهدي: " ما رأيت أحسن أخذاً للحديث ولا أحسن طلباً له من يحيى القطان أو سفيان بن حبيب".

- وقال علي بن المديني: "لم يكن ممن طلب وعني بالحديث وأقام عليه ولم يزل فيه إلا ثلاثة؛ القطـان، وسـفيان بـن حبيـب، ويزيد بن زريع". وقال أيضاً: "ما رأيت أثبت من يحيى القطان".
- وقـال عبد ا بن أحمد سمعت أبي يقول: "حدثني يحيى القطان؛ وما رأت عيناي مثله". وقـال أحمد أيضاً: "كان إليه المنتهى في التثبت بالبصرة". وقال أيضاً: "لا وا ما أدركنا مثله".
- وقال أحمد: "سمعت ابن مهدي وذكره؛ فقال: لا ترى عيناك مثله".
- وقـال إسحاق بن إبراهيم بن أبي حبيب: "كنت أرى يحيى القطان يصلي العصر ثم يستند فـيقف بيـن يديه علي بن المديني، وأحمد بن حنبل، ويحيى ابن معين... وعمرو بن علي؛ يسألونه عن الحديث وهم قيام هيبة له".
- وقال بندار: "حدثنا يحيى بن سعيد؛ إمام أهل زمانه".
- وقال ابن سعد: "كان ثقة، مأموناً، رفيعاً، حجةً".
- وقال أبو زرعة: "كان من الثقات الحفاظ".
- وقال أبو حاتم: "حجة حافظ ".
- وقـال النسـائي: "أمـناء ا على حديث رسول ا صلى ا عليه وسلم: شعبة؛ ومالك، ويحيى القطان".
- وقال ابن معين: "أقام يحيى القطان عشرين سنة يختم القرآن في كل ليلة ولم يفته الزوال في المسجد أربعين سنة".
- وقـال ابـن حبان: "كان من سادات أهل زمانه حفظاً وورعاً وعقلاً وفهماً وفضلاً وديناً وعلمـاً، وهـو الـذي مهـد لأهل العراق رسم الحديث، وأمعن في البحث عن النقل وترك الضـعفاء، ومنه تعلم علم الحديث أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلى بن المديني وسائر شيوخنا".
- وقال الذهبي في السير: "الإمام الكبير، أمير المؤمنين في الحديث".
- وقال ابن حجر في التقريب: "ثقة، متقن، حافظ، إمام قدوة".

ثالثاً: منزلة الإمام يحيى بن سعيد القطان في الجرح والتعديل:

لقـد برز الإمام يحيى بن سعيد القطان في علم الجرح التعديل؛ فكان إمامه وأستاذه بلا منازع. واعترف له بهذا العلم والفضل عدد من علماء عصره وغيرهم من العلماء المتأخرين.

قـال علـي بن المديني: "ما رأيت أعلم بالرجال من يحيى القطان". وقال إبراهيم بن محمد التيمي: "ما رأيت أعلم بالرجال من يحيى القطان"[12]. وقال الخليلي: "أجل أصحاب مالك ـ وذكـره ـ إمـام بـلا مدافعة، أستاذ أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، وأبي خيـثمة، وعمرو بن علي ... وكان الثوري يتعجب من حفظه، واحتج به الأئمة كلهم؛ وقالوا من تـركه يحيى ولم يرو عنه نتركه بلا شك"[13]. قلت: لقد كان القطان شديد العناية في الرواية؛ فقد قال: "أءتمن الرجل على مائة ألف ولا أءتمنه على حديث"[14] .

وقد أثنى صالح جزرة على القطان؛ وعده في أوائل من تكلم في الرجال؛ فقال: "أول من تكلم في الرجال شعبة، ثم تبعه القطان، ثم أحمد ويحيى"[15].

وذكر الذهبي من يعتمد قوله في الجرح والتعديل؛ وذكر الإمام القطان في الطبقة الثانية مـنهم، وعبد الرحمن بن مهدي في الطبقة الثالثة؛ ثم قال: "وكان هو ويحيى القطان المذكور قد انتدبا لنقد الرجال، وناهيك بهما جلالة ونبلاً وعلماً وفضلاً، فمن جرحاه لا يكاد ـ وا ـ يندمل جرحه، ومن وثقاه فهو الحجة المقبول، ومن اختلفا فيه اجتُهد في أمره، ونزل عن درجة الصحيح إلى الحسن، وقد وثقا خلقاً كثيراً، وضعفا آخرين"[16].

وكذا ذكره السخاوي في كتابه المتكلمون في الرجال؛ في الطبقة السابعة؛ ولم يذكر فيها سـوى يحيى ا لقطان وابن مهدي؛ وقال فيهما: "الحافظان الحجتان: يحيى بن سعيد القطان، وابن مهدي"[17] ثم ذكر بقية كلام الذهبي.

وأثـنى الذهبـي في غير موضع على فضل الإمام القطان في الجرح والتعديل والعلل؛ فقال في السير: "وعني بهذا الشأن أتم عناية، ورحل فيه، وساد الأقران، وانتهى إليه الحفظ، وتكلم في العلل والرجال، وتخرج به الحفاظ؛ كمسدد، وعلي، والفلاس".

وأثـنى عليه في الميزان؛ وذكر أنه أول من صنّف في الجرح والتعديل؛ فقال في خطبة الكـتاب: "وقد ألف الحفاظ مصنفات جمة في الجرح والتعديل ما بين اختصار وتطويل؛ فأول من جمـع كلامـه فـي ذلك الإمام الذى قال فيه أحمد بن حنبل ما رأيت بعيني مثل يحيى بن سعيد القطان، وتكلم في ذلك بعده تلامذته يحيى بن معين، وعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، وعمرو بن على الفلاس، وأبو خيثمة، وتلامذتهم كأبي زرعة، وأبي حاتم، والبخاري، ومسلم...". وأشار الذهبـي في السير إلى كتاب القطان؛ فقال: "وله كتاب في الضعفاء، لم أقف عليه، ينقل منه ابن حزم وغيره، ويقع كلامه في سؤالات علي ـ يعني ابن المديني ـ وأبي حفص الصيرفي، وابن معين له".[18]

إلا أن الذهبي نوه إلى تشدد القطان؛ فقال في السير: " كان يحيى بن سعيد متعنتاً في نقد الـرجال، فإذا رأيته قد وثّق شيخاً، فاعتمد عليه، أما إذا لين أحداً، فتأنّى في أمره حتى ترى قول غيره فيه، فقد لين مثل: إسرائيل، وهمام، وجماعة احتج بهم الشيخان"[19]. ونوه إلى ذلك أيضاً في الميزان في ترجمة سفيان بن عيينه[20]، وترجمة سيف بن سليمان المكي[21].

المطلـب الأول

التوثيق بصيغة أفعل التفضيل

﴿لا يعدِله أحدٌ ﴾

قـال الإمام يحيى بن سعيد القطان في شعبة بن الحجاج: (ليس أحد أحب إلى من شعبة، ولا يعدله عندي أحد).[22] وقال أيضاً: (ما رأيت أحداً قط أحسن حديثاً من شعبة).[23]

مقارنة عبارة الإمام القطان بعبارات النقاد:

عبارة القطان في شعبة تفيد أمرين:

الأول: أنه في أعلى درجات التوثيق عنده.

الثاني: أن أحداً من الرواة لم يبلغ درجته في الحفظ.

وبالـنظر في أقوال النقاد في شعبة يتضح موافقتهم للقطان على توثيقه. وجعلوه في غاية التثبت؛ قـال أيـوب: "هو فارس في الحديث". وقال سفيان الثوري: "شعبة أمير المؤمنين في الحديث"، ولمـا مـات شعبة؛ قال الثوري: "مات الحديث". وقال حماد بن زيد: "ما أبالي من خالفني إذا وافقنـي شعبة". وقال يزيد بن زريع: "كان شعبة من أصدق الناس في الحديث". وقال ابن سـعد: "كـان ثقـة مأموناً ثبتاً حجة صاحب حديث". وقال عبد ا بن إدريس: "شعبة قبان[24] المحدثيـن، ولو استقبلت من أمري ما استدبرت ما لزمت غيره". وقال الشافعي:"لولا شعبة ما عـرف الحديـث بالعراق". وقال ابن حبان: "كان من سادات أهل زمانه حفظاً وإتقاناً وورعاً وفضـلاً، وهـو أول من فتش بالعراق عن أمر المحدثين". وقال الحاكم: "شعبة إمام الأئمة في معـرفة الحديث بالبصرة". وقال الذهبي: "الحافظ العلم أحد أئمة الإسلام ـ التذكرة". وقال ابن حجر في التقريب: "ثقة، متقن، حافظ، إمام قدوة".

وأيـد بعض النقاد القطان في أن أحداً لم يبلغ درجة شعبة؛ قال أحمد : "لم يكن في زمن شـعبة مثله في الحديث ولا أحسن حديثاً منه، قُسم له من هذا حظ "، وقال أيضاً: " كان شعبة أمة وحده في هذا الشأن ".

ولمـا سـئل أبو داود: "هو ـ أي شعبة ـ أحسن حديثاً من سفيان؟ قال: ليس في الدنيا أحسـن حديـثاً مـن شعبة ومالك على قلته، والزهري أحسن الناس حديثاً، وشعبة يخطئ فيما لا يضره ولا يعاب عليه".

قلـت: شعبة إمام زمانه في التثبت كما صرح الإمام أحمد، ومالك والزهري أقدم منه، لأن وفـاة شـعبة سنة 160، بينما وفاة مالك سنة 79، ووفاة الزهري سنة 125. وبناء عليه فإن شـعبة أحسـن الرواة حديثاً في زمانه عند أبي داود أيضاً. وهذا الذي قرره أحمد وأبو داود في شعبة موافق لما سبق من قول الإمام القطان فيه: (ليس أحد أحب إلى من شعبة، ولا يعدله عندي أحد). وقوله أيضاً: (ما رأيت أحداً قط أحسن حديثاً من شعبة).

فـائدة: بخصـوص خطأ شعبة في أسماء الرجال؛ قال الدارقطني: "كان شعبة يخطئ في أسماء الرجال كثيراً لتشاغله بحفظ المتون".

﴿ما رأيتُ خيراً منه﴾

قال الإمام القطان في خالد بن الحارث الهجيمي: (ما رأيتُ خيراً منه ومن سفيان).[25]

أقوال النقاد في خالد بن الحارث الهجيمي:

قال أحمد: "إليه المنتهى في التثبت بالبصرة". وقال أيضاً: "كان خالد بن الحارث يجيء بالحديـث كما يسمع". ووثقه أبو حاتم، وروى عن معاوية بن صالح قال: "قلت ليحيى بن معين: مـن أثبـت شيوخ البصريين؟ قال: خالد بن الحارث مع جماعة سماهم". وسئل أبو زرعة عن خالد بن الحارث؛ فقال: "كان يقال له خالد الصدق". وقال أبو حاتم : "إمام ثقة". وقال الترمذي: "ثقـة مأمون، سمعت ابن مثنى يقول: ما رأيت بالبصرة مثله". ووثقه ابن سعد في الطبقات، وقال النسـائي: "ثقة ثبت"، وقال ابن حبان في مشاهير علماء الأمصار: "وكان من عقلاء أهل البصرة وسـاداتهم غـير مدافـع". وذكـره ابن شاهين في الثقات؛ وقال: "قال فيه حماد بن زيد: ذاك الصـدوق". وقـال الدارقطني: "أحد الأثبات". وقال الذهبي: "الحافظ الحجة الإمام". وقال ابن حجر في التقريب: "ثقة ثبت". أخرج له الستة.[26]

مقارنة عبارة الإمام القطان بعبارات النقاد:

عبارة القطان في خالد بن الحارث: (ما رأيت خيراً منه)؛ تفيد أمرين:

الأول: أنه في أعلى درجات التوثيق عنده.

الثاني: أن أحداً من الرواة لا يفضله عنده.

وبالنظر في أقوال النقاد يجد الباحث اتفاقهم على توثيقه، بل أطلق بعضهم العبارات التي تـدل علـى أنه في منتهى التثبت؛ مثلما ورد عن الإمام أحمد، وابن معين، وابن مثنى. وأطلق

بعضهم عبارات تفيد المبالغة في توثيقه؛ مثل قول حماد بن زيد، وأبي حاتم، وأبي زرعة. وكرر بعضهم فيه عبارة التوثيق مثلما ورد عن النسائي ـ بالرغم من تشدده ـ والترمذي والذهبي وابن حجر.

وتوثيق القطان لخالد بن الحارث جاء مفسراً في موضع آخر، وكان عن معرفة تامة له؛ حيث رآه القطان وهو يأخذ الحديث عن شيخه شعبة فيكتب هو ومعاذ من حفظه؛ بينما يكتب باقي التلاميذ عن رجل كان يملي عليهم. روى ابن المديني قال: "ذكرت ليحيى بن سعيد أصحاب شعبة؛ فقال: كان عامتهم يمليها عليهم رجل، إلا خالد ومعاذ فإنا كنا إذا قمنا من عند شعبة جلس خالد ناحية ومعاذ ناحية فكتب كل واحد بحفظه".[27] وبالرغم من أن شعبة شيخ لخالد بن الحارث إلا أن شعبة روى عنه.[28]

﴿ مِن أَثْبت الناس﴾

قال الإمام يحيى القطان في مِسعر بن كِدام الهلالي: (ما رأيت مثل مِسعر، وكان من أثبت الناس).[29]

مقارنة عبارة الإمام القطان بعبارات النقاد:

وردت عبارة القطان (من أثبت الناس) بصيغة أفعل التفضيل؛ التي تفيد بأن الراوي في أعلى درجات التوثيق عنده، وقوله: (ما رأيت مثل مِسعر) تفيد ـ زيادة على ما سبق ـ أن أحداً من الرواة لم يبلغ درجته عنده.

وبالنظر في أقوال أئمة الجرح والتعديل في مِسعر؛ يتضح موافقتهم ليحيى القطان في جعله في المرتبة الأولى من الحفظ؛ فقد روى حفص بن غياث عن هشام بن عروة، قال: "ما قدم علينا من العراق أفضل من أيوب، ومن ذاك الرؤاسي ـ يعني مسعراً"، وفي رواية ابن عيينة عنه، قال: "ما رأيت بالكوفة مثل الرؤاسي ـ يعني مسعراً ـ وما رأيت بالبصرة مثل أيوب السختياني". وقال ابن عمار: "مسعر حجة، ومن بالكوفة مثله؟!". وقال شعبة: "كنا نسمي مسعراً المصحف" وعلّق الذهبي في السير على ذلك بقوله: "يعني من إتقانه". وروى ابن حبان عن عبد الله بن داود الخريبي أنه كان يقول: "كان مسعر بن كدام يسمى المصحف لقلة خطئه وحفظه". وقال إبراهيم بن سعيد الجوهري: "كان يسمى الميزان". وروى الحربي عن الثوري قال: "كنا إذا اختلفنا في شيء سألنا عنه؛ مسعراً".

واتفق النقاد على توثيق مِسعر، وأثنوا على حفظه بعبارات تكررت فيها ألفاظ التعديل، أو بعبارات تدل على المبالغة في حفظ الراوي؛ ومن ذلك قول الإمام أحمد: "كان ثقة خياراً حديثه حديث أهل الصدق"، بل عده في درجة شعبة؛ فقال: "الثقة؛ شعبة ومسعر". وقال ابن عيينة:

"كان من معادن الصدق". وقال أبو زرعة الرازي: "سمعت أبا نعيم يقول: كان مسعر شكّاكاً في حديـثه، وليس يخطىء في شيء من حديثه إلا في حديث واحد". وقال أبو بكر بن أبي شيبة عـن وكـيع: "شك مِسعر كيقين غيره". ونقل ابن حجر والذهبي عن العجلي قوله: "كوفي، ثقة ثبـت فـي الحديـث" ولم أجده في ثقاته. ووصفه الذهبي في السير بقوله: "الإمام الثبت، شيخ العراق... الحافظ". وقال ابن حجر في التقريب: "ثقة ثبت فاضل".

وقدم بعض النقاد مسعر على سفيان الثوري؛ لشدة حفظه، وكثرة شيوخه، وعلو إسناده. عـن أبي زرعة قال: "سمعت أبا نعيم يقول: مسعر أثبت، ثم سفيان، ثم شعبة". وقال ابن أبي حـاتم: "سـألتُ أبى عن مسعر بن كدام إذ اختلف الثوري ومسعر؛ فقال: يحكم لمسعر فإنه قيل؛ مسعر مصحف". وقال أيضاً: "وسئل أبي عن مسعر وسفيان، فقال: مسعر أعلي إسناداً وأجود حديثاً وأتقن، ومسعر أتقن من حماد بن زيد". وقـال الآجـري عن أبي داود: "مسعر صاحب شيوخ؛ روى عن مائة لم يرو عنهم سفيان".[30]

﴿ما بالكوفة ولا البصرة ولا الحجاز أثبت من معاذ بن معاذ﴾

نقـل الـبخاري في التاريخ الكبير[31] في ترجمة معاذ بن معاذ العنبري عن أبي حفص عمـرو بـن علي الفلاّس؛ قال: "سمعت يحيى بن سعيد يقول: ما بالكوفة ولا بالبصرة مثل معاذ، ولا أبالـي إذا تابعنـي من خالفني، وكنت أذهب أنا وخالد ومعاذ إلى ابن عون فيقعد خالد ومعاذ وأرجع أنا إلى البيت فأكتبها".

ورواه ابـن أبي حاتم عن أبيه عن الفلاس مثله؛ وزيادة: "ولا بالحجاز مثل معاذ". وفي رواية له عن إبراهيم بن شعيب عن الفلاس؛ قال: "ما بالبصرة ولا بالكوفة ولا بالحجاز أحد أثبت من معاذ بن معاذ، وكان شعبة يحلف أن لا يحدث فيستثنى معاذاً وخالداً".[32]

وبيـن يحيى القطان ما يدل على قوة حفظ معاذ، وذلك فيما رواه ابن أبي حاتم عن علي بـن المدينـي؛ قال: "قلت ليحيى يعنى بن سعيد القطان: أصحاب شعبة؟ قال: كان عامتهم يمليها عليهم رجل إلا معاذ بن معاذ وخالد بن الحارث، فإنا كنا إذا قمنا من عند شعبة جلس معاذ ناحيةً وخالد ناحيةً فكتب كُل واحدٍ منهما بحفظه".[33]

مقارنة عبارة الإمام القطان بعبارات النقاد:

توثـيق الإمـام يحيى القطان لمعاذ العنبري ورد بصيغة أفعل التفضيل، وأطلق القطان توثيقه لمعاذ ـ وهو من البصرة ـ على عموم أهل البصرة والكوفة والحجاز.

ومعـاذ؛ وثقه ابن سعد، وابن معين، وأبو حاتم. وقال النسائي: "ثقة ثبت". وأثنى عليه محمـد بـن عيسـى بن الطباع فقال: "ما علمت أحداً قدم بغداد إلا وقد تعلق عليه في شيء من

الحديث؛ إلا معاذاً العنبري ما قدروا أن يتعلقوا عليه بحديث مع شغله بالقضاء ". وأثنى ابن حبان علـى حفظـه وإتقانـه؛ فقال في مشاهير علماء الأمصار: "كان على قضاء البصرة، وكان من عقلائهـم وحفاظهم وفقهائهم"، وقال في الثقات: "وكان فقيهاً عاقلاً متقناً". وعده الخطيب في طبقة الأثبات من الرواة؛ فقال: "وكان من الأثبات في الحديث". أما ابن حجر فجعله في المرتبة الثانية ـ بعد الصحابة ـ من مراتب التعديل؛ فقال في التقريب: "ثقة متقن".

وأبلـغ مـا قـيل فيه؛ ما ورد عن الإمام أحمد: "معاذ بن معاذ إليه المنتهى في التثبت بالبصرة"، وأثنى عليه أيضاً بقوله: "هو قرة عين في الحديث".[34]

وبالـرغم من اتفاق النقاد على توثيق معاذ العنبري وثنائهم الشديد على حفظه وإتقانه؛ فإن عباراتهم لا ترقى إلى درجة توثيقه مطلقاً على أهل البصرة والكوفة والحجاز جميعاً كما ورد في عبارة القطان. بل شاركه الإمام أحمد في توثيقه بالنسبة لأهل البصرة فقط.

﴿ من أثبت شيوخنا ﴾

قال يحيى القطان في قُرة بن خالد السدوسي البصري: " قُرة بن خالد؛ من أثبت شيوخنا).[35]

مقارنة عبارة الإمام القطان بعبارات النقاد:

عـبارة القطـان تفيد بأن قرة بن خالد في الطبقة الأولى من شيوخه الثقات. وبالنظر في أقـوال الـنقاد يتضح أنهم اتفقوا على توثيقه؛ فقد وثقه ابن سعد، وأحمد، وابن معين، وأبو حاتم، وأبـو مسـعود الرازي، وأبو داود، والنسائي، وابن حبان وقال في الثقات: "كان متقناً"، وقال في مشاهير علماء الأمصار: "من حفاظ أهل البصرة ومتقنيهم"، وقال الطحاوي: "ثبت متقن ضابط"، وقال الذهبي: "الحافظ الحجة"، وقال ابن حجر في التقريب : "ثقة ضابط". وروى عنه شعبة ـ وهو من أقرانه ـ ويحيى بن سعيد القطان.[36]

دراسة مقارنة لأقوال القطان في القسم الأول من أقسام التوثيق

ر	اسم الراوي	عبارة القطان	البلد	الوفاة	أخرج لـه	رأي ابن حجر	ملاحظات
1	شعبة بن الحجاج	لا يعدله عندي أحد	البصرة	160	ع	ثقة حافظ متقن	روى عـــنه القطان
2	خالد الهجيمي	ما رأيت خيراً منه	البصرة	186	ع	ثقة ثبت	
3	مسعر بن كدام	مـا رأيت مثل مسعر وكان من أثبت الناس	الكوفة	155	ع	ثقة ثبت فاضل	روى عـــنه القطان
4	قرة بن خالد	من أثبت شيوخنا	البصرة	155	ع	ثقة ضابط	روى عـــنه القطان
5	معـاذ بن معاذ العنبري	ما بالكوفة ولا البصرة ولا الحجـاز أثبت من معاذ بن معاذ	البصرة	196	ع	ثقة متقن	

بالنظر في الجدول أعلاه يمكن ملاحظة الأمور التالية:

أولاً: عبارات الإمام يحيى القطان في هؤلاء الرواة على ثلاث مراتب:

المرتبة الأولى: من لا يعدله أحد؛ وهو شعبة

المرتبة الثانية: من لا يوجد أوثق منه أحد، ولكن ربما يماثله أويعدله أحد، وهو خالد الهجيمي

المرتبة الثالثة: من أُكد مدحه بصيغة أفعل التفضيل؛ مثل مسعر، وقرة بن خالد.

ثانياً: جميع الرواة في هذا القسم؛ الذين حكم عليهم القطان، من أهل بلده (البصرة)، سوى مسعر بـن كـدام مـن (الكوفة) بالعراق. ويدل ذلك على أن القطان حكم عليهم بدلالة المعرفة الخاصـة بهـم، سيما وأن أكثرهم في عداد شيوخه الذين سمع منهم، لذا فإن أحكامه عليهم ناشـئة عـن مقابلته لهم، وسماعه لحديثهم، ومعرفته بحفظهم وضبطهم، فهي مقدمة على أحكام غيره ممن سمع عنهم أو قرأ حديثهم.

ثالثاً: جميع الرواة في هذا القسم؛ أخرج لهم الستة.

رابعـاً: جميع هؤلاء الرواة في المرتبة الثانية عند ابن حجر ـ أي بعد الصحابة ـ ؛ الذين أُكد مدحهم بأفعل التفضيل أو بتكرير صفة التوثيق لفظاً أو معنى.

خامساً: أوثق الرواة عند يحيى القطان :

عـبارة القطـان فـي شعبة أنه لا يعدله أحد عنده توحي بأنه أوثق الرواة عنده. ولكن يعترض ذلك أمور:

1 ـ تقديم القطان للثوري على شعبة أحياناً.

2 ـ عـبارة القطان في مسعر بن كدام: (ما رأيت مثل مسعر بن كدام)؛ وهي تعارض قوله السابق في شعبة.

3 ـ عـبارة القطان في خالد الهجيمي: (ما رأيت خيراً منه)، وهي تعارض أيضاً قوله السابق في شعبة.

4 ـ تقديم القطان لمعاذ العنبري على أهل البصرة والكوفة والحجاز جميعاً.

ويناقش الباحث هذه الأمور، ويجيب عنها؛ فيما يلي:ـ

(1) بخصوص تقديم القطان للثوري على شعبة أحياناً:

ورد عـن القطان تقديمه الثوري على شعبة أحياناً؛ فقد روى عبد ا بن أبي شيبة قال: "سألت يحيى بن سعيد القطان؛ من أحفظ من رأيت؟ قال: سفيان الثوري، ثم شعبة".[37]

إلا أن ابن المديني نقل عن القطان غير ذلك؛ حيث قال: "سألت يحيى بن سعيد؛ أيما كان أحفـظ للأحاديث الطوال: سفيان أو شعبة؟ فقال: كان شعبة أمر فيها. قال: وسمعت يحيى يقول:

كـان شـعبة أعلم بالرجال؛ فلان عن فلان، وكان سفيان صاحب أيوب).[38] فأثنى يحيى القطان على شعبة في حفظه للأحاديث الطوال خاصة، وفي علمه بالرجال، وأثنى ـ في المقابل ـ على الثوري في روايته عن أيوب خاصة.

ولعـلّ القطـان يقدم شعبة على الثوري عموماً، ويرجح رواية الثوري عليه عند المخالفة خصوصـاً؛ فقـد ورد عنه قوله: "ليس أحد أحب إلى من شعبة، ولا يعدله عندي أحد، فإذا خالفه سـفيان أخذت بقول سفيان، ولم أكن اهتم أن يقول سفيان لمن فوقه سمعت فلانا ولكن كان يهمني أن يقول هو حدثنا".[39]

وتقديم القطان؛ الثوري على شعبة؛ إنما هو بسبب خطأ شعبة في أسماء الرجال خاصة؛ قـال الدارقطني: "كان شعبة يخطئ في أسماء الرجال كثيراً لتشاغله بحفظ المتون". إلا أن شعبة يبقى في العموم مقدماً على الثوري؛ وما يخطئ فيه لا يضره؛ كما نبه أبو داود، حيث سئل: "هو ـ يـريد السـائل شـعبة ـ أحسن حديثاً من سفيان؟ قال: ليس في الدنيا أحسن حديثاً من شعبة، ومالك على قلته. والزهري أحسن الناس حديثاً. وشعبة يخطئ فيما لا يضره ولا يعاب عليه".

(2) بخصوص تعارض عبارة القطان في شعبة مع قوله في مسعر:

أطلـق القطـان قولـه في شعبة: (لا يعدله عندي أحد) ، وتكاد تكون هذه العبارة في المعـنى مثل عبارته في مسعر: (ما رأيت مثل مسعر)؛ حيث لا يعدله أحد بمعنى ليس مثله أحد. والنتيجة أن كلاً من مسعر وشعبة يعدل الآخر، مع أنه أطلق القول في كلٍ بأن أحداً لا يعدله.

قلت: شعبة ومسعر من الأقران؛ فإن شعبة توفي (160)، ومسعر توفي (155)، إلا أن شعبة بصري، ومسعر كوفي. فلعلّ مراده أن أحداً لا يعدل شعبة؛ أي من أهل البصرة، أما مسعر فلـم يـر القطـان مثله؛ أي من أهل الكوفة. أو أن شعبة لا يعدله أحد من أهل العراق عموماً، ومسعر لم ير القطان مثله من أهل البصرة خصوصاً. ولعلّ هذا أرجح الأمرين؛ فإن شعبة "أمير المؤمنين في الحديث" كما قال الثوري، وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال.

ويمكن حمل قوليه فيهما على اختلاف الزمن، فإن شعبة تقدم ـ في الوفاة ـ على مسعر بخمس سنين؛ فيكون أطلق حكمه على مسعر أولاً، ولما توفي أطلق حكمه على شعبة.

(3) بخصوص تعارض عبارة القطان في خالد الهجيمي مع قوله في شعبة:

قـال القطـان في خالد: (ما رأيت خيراً منه)، وهو يتعارض ـ في الظاهر ـ مع قوله السابق في شعبة.

قلـت: شعبة، وخالد؛ كلاهما بصري، وتوفي شعبة (160)، وخالد (186). ويمكن توجيه عبارتي القطان باحتمالين:

الأول: أن شـعبة لا يعدله أحد من أهل العراق عموماً، بينما لم ير القطان خيراً من خالد في أهل البصرة خصوصاً.

الثانـي: يحمـل على اختلاف الزمن؛ فإن خالداً متأخر في الوفاة عن شعبة بمدة ستة وعشرين عاماً. وعلى ذلك يحمل قوله في خالد بعد وفاة شعبة.

ولا يتعارض قوله في خالد مع قوله في مسعر والثوري؛ فإنهما كوفيان من أقران شعبة.

(4) بخصوص تقديم القطان لمعاذ العنبري على أهل البصرة والكوفة والحجاز جميعاً:

يمكن الاعتراض على توثيق القطان لمعاذ العنبري على أهل البصرة والكوفة والحجاز جميعاً، إذ كيف يسوغ قوله أن أحداً لا يعدل شعبة؛ مع قوله السابق في معاذ؛ علماً بأن شعبة من أهل البصرة؟

والجـواب على ذلك: لا تعارض بين العبارتين؛ فإن الاختلاف مرده إلى اختلاف الزمن الخـاص بكـل عبارة، فإن العبارة التي قيلت في شعبة خاصة بزمنه، بينما العبارة التي قيلت في معـاذ كانـت بعد وفاة شعبة بفترة، لأن شعبة توفي (160) بينما توفي معاذ (196)، وشعبة من شيوخ القطان؛ بينما معاذ من أقرانه شاركه في الطلب، وهو أكبر من القطان بشهرين فقط.[40]

وهـذا الجـواب يصح أيضاً بخصوص من وثقهم القطان بعبارات تدل على أنهم أثبت الـناس عنده، أو أنه لم ير مثلهم أو خيراً منهم؛ مثل سفيان الثوري المتوفى (161)، ومسعر بن كدام المتوفى (155)، وخالد الهجيمي المتوفى (186).

المطلب الثاني

تكرار صيغة التوثيق لفظاً أو معنى

(ثِقَةٌ ثَبت)

النموذج الأول: السري بن يحيى الشيباني

نقـل ابن شاهين[41] عن يحيى بن سعيد القطان قوله في السري بن يحيى الشيباني: "ثبت ثقـة". ونقـل الذهبي عنه في الكاشف قوله: ثقة ثبت". ونقل ابن حجر في التهذيب[42] عن ابن المدينـي؛ قـال: " سـمعت يحيى ابن سعيد يقول: السري بن يحيى كان ثقة وكان ثبتاً". ونقل البخاري في التاريخ الكبير[43] عن يحيى بن سعيد قوله: "كان ثقة".

مقارنة عبارة الإمام القطان بعبارات النقاد:

صيغة التوثيق عند يحيى القطان جاءت بتكرار لفظ التوثيق (ثبت ثقة).

ووافـق الإمام أحمد؛ القطان على نحو لفظه في السري بن يحيى؛ حيث كرر فيه صيغة التوثيق لفظاً؛ فقال: "ثقة ثقة".

ووثقه سائر النقاد؛ منهم ابن معين، وأبو زرعة، والنسائي، وأبو داود الطيالسي، وذكره ابـن حـبان في الثقات. ووصفه شعبه بالصدق؛ كما في تهذيب التهذيب، وذكره ابن شاهين في الـثقات، ونقـل قـول شـعبة: "ما رأيت أصدق منه". وقال أبو حاتم: "صدوق لا بأس به صالح الحديث".

ونقل ابن حجر أن الأزدي ذكره في الضعفاء، وأورد الذهبي في الميزان كلام الأزدي؛ فقال: "وقال أبو الفتح الأزدي: حديثه منكر. فآذى أبوالفتح نفسه. وقد وقف أبو عمر بن عبد البر على قوله هذا فغضب أبو عمر وكتب بإزائه: السري بن يحيى أوثق من مؤلف الكتاب - يعني الأزدي - مائة مرة ". وأضاف الذهبي: " قلت: ووثقه أبو حاتم وأبو زرعة وابن معين والنسائي وآخرون).

وقال عنه ابن حجر في التقريب: "ثقة، أخطأ الأزدي في تضعيفه".[44]

قلت: عبارة القطان في السري بن يحيى جاءت موافقة لأحسن الأقوال فيه؛ وهو قول الإمام أحمد. لذا فإن القطان لا يبدو متشدداً في حكمه على الراوي؛ بخلاف ما قيل فيه.

النموذج الثاني: عثمان بن الأسود بن موسى المكي

نقل البخاري[45] عن يحيى القطان قوله فيه: "كان عثمان ثبتا ثقة". وروى ابن أبي حاتم[46] عن علي بن المديني؛ قال: "سألت يحيى ـ يعنى بن سعيد القطان ـ عن عثمان بن الأسود فقال: ثقة ثبتاً. قلت: عمر بن ذر أحب إليك أم عثمان بن الأسود؟ قال: عثمان بن الأسود. قلت: عثمان بن الأسود أحب إليك أم سيف بن سليمان؟ قال: قدم عثمان".

مقارنة عبارة الإمام القطان بعبارات النقاد:

صيغة التوثيق عند يحيى القطان جاءت بتكرار لفظ التوثيق (ثبت ثقة).

وبالـنظر فـي أقوال النقاد في عثمان لم أجد من كرر فيه لفظ التوثيق كما في عبارة القطان، أو بعـبارة أقوى منها. ولكن اتفق النقاد جميعاً على توثيقه. فقد قال عنه أحمد: "ثقة"، وكذا قال ابن معيـن. وقال أبو حاتم: "ثقة لا بأس به". وقال ابن سعد: "ثقة كثير الحديث". ووثقه العجلي، وابن نمـير، وذكره ابن شاهين في الثقات ونقل كلام يحيى القطان فيه، وكذا ذكره ابن حبان في ثقاته ووثقه، وأثنى على حفظه وإتقانه في مشاهير علماء الأمصار.

أمـا ا بن حجر فقد وافق يحيى القطان في حكمه على عثمان؛ فقال في التقريب: "ثقة ثبت". وقد أخرج له الستة، وروى عنه القطان. [47]

(ثقة حافظ)

نقـل البخاري[48] قول يحيى القطان في عامر بن السمط التميمي الكوفي: "ثقة حافظ". وروى ابن أبـي حـاتم عـن علي بن المديني عن يحيى بن سعيد قوله: "كان ثقة". وذكره ابن شاهين في الثقات، ونقل قول القطان فيه: "ثقة ثبت".

قلت: لعلّ اختلاف عبارة القطان في عامر يرجع إلى تعدد المرات التي سئل فيها عنه؛ فأجاب في كل مرة بجواب.

مقارنة عبارة الإمام القطان بعبارات النقاد:

كرر القطان لفظ التوثيق في عامر. ولم أجد أحداً من النقاد وصفه على هذا النحو؛ بل وثقوه بلفظ مفرد. وقد وثقه النسائي، وذكره ابن شاهين، وكذا ذكره ابن حبان في الثقات وقال: "كان حافظاً". وقال ابن معين: "صالح". وقال ابن حجر في التقريب: "ثقة".[49]

(ثقة مأمون)

روى ابـن أبـي حاتم[50] عن علي بن المديني عن يحيى بن سعيد؛ قوله في أشعث بن عبد الملك الحمرانـي: "هو عندي ثقة مأمون". ونقل ابن شاهين[51] عن ابن المديني؛ قوله: "كلمت يحيى بن سعيد في الأشعث بن عبد الملك؛ فقال: هو عندي ثقة مأمون".

وروى ابن أبي حاتم[52] عن الإمام أحمد قوله: "ما كان أرضى يحيى بن سعيد عنه". وروى عن محمـد بـن الأزهر الجوزجاني قال: "سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: أشعث بن عبد الملك أحـب إلينا من أشعث بن سوار النجار". وروى عن يحيى بن معين قوله: "سمعت يحيى بن سعيد يقـول: لـم أدرك أحـداً من أصحابنا أثبت عندي من أشعث بن عبد الملك، ولا أدركت أحداً من أصحاب ابن سيرين ـ بعد ابن عون ـ أثبت عندي من أشعث بن عبد الملك". ونقل الذهبي في المـيزان[53] قـول الفلاس: "قال لي يحيى بن سعيد يوماً: من أين جئت؟ قلت: من عند معاذ. فقال لي: في حديث من هو؟ قلت: في حديث ابن عون. فقال: تدعون شعبة و الأشعث و تكتبون حديث ابـن عـون؛ كم تعيدون حديث ابن عون؟!". ونقل قول القطان: "ما رأيت في أصحاب الحسن أثبت من أشعث، وما أكثرت عنه ولكنه كان ثبتاً".

مقارنة عبارة الإمام القطان بعبارات النقاد:

وثّـق الإمام يحيى القطان أشعث بن عبد الملك بعدة عبارات ؛ منها قوله: "ثقة مأمون"، ومنها أنه أثبت أصحابه الذين أدركهم، وقدمه في الحسن البصري على باقي أصحابه الذين أخذوا عنه، وجعله من أثبت أصحاب ابن سيرين بعد ابن عون...

وبالنظر في أقوال النقاد في أشعث بن عبد الملك يجد الباحث اتفاقهم على توثيقه، ولكن دون تكرار عبارة التوثيق فيه؛ كما في عبارة القطان.

قال البخاري: "وكان يحيى وبشر بن المفضل ومعاذ بن معاذ يثبتون الأشعث الحمراني". ووثقـه بـندار، وابـن معين، وذكره ابن شاهين في الثقات؛ ونقل توثيق عثمان بن أبي شيبة له. ووثقه النسائي. وذكره ابن حبان في الثقات؛ وقال: "كان فقيها متقنا ".

وقـال أبو حاتم: "لا بأس به". وقال أبو زرعة: "صالح". وأورده ابن عدي في الكامل فـي الضعفاء؛ وقال: "وأحاديثه عامتها مستقيمة، وهو ممن يكتب حديثه ويحتج به، وهو في جملة أهل الصدق، وهو خير من أشعث بن سوار بكثير".

ووثقـه الذهبي في المغني، وعلّق في الميزان على إيراد ابن عدي له في الكامل؛ فقال: "قلت إنما أوردته لذكر ابن عدي له في كامله، ثم إنه ما ذكر في حقه شيئاً يدل على تليينه بوجه، وما ذكره أحد في كتب الضعفاء أبداً، نعم ما أخرجا له في الصحيحين؛ فكان ماذا!!".

وقال ابن حجر في التقريب: "ثقة فقيه" أخرج له البخاري في التعاليق والأربعة.[54]

دراسة مقارنة لأقوال القطان في القسم الثاني من أقسام التعديل:

ر	اسم الراوي	عبارة القطان	البلد	الوفاة	أخرج له	رأي ابن حجر	ملاحظة
1	السري بن يحيى	ثقة ثبت	البصرة	167	بخ س	ثقة	وافقه على لفظه أحمد
2	عـثمان بـن الأسود	ثبت ثقة	مكة	150	ع	ثقة ثبت	شيخ القطان، ووافقه ابن حجر على لفظه
3	عامر بن السمط	ثقة حافظ	الكوفة		عس	ثقة	من الطبقة السابعة
4	أشـعث بـن عبدالملك	ثقة مأمون	البصرة	142	خت 4	ثقة	شيخ القطان

بالنظر في الجدول أعلاه؛ يمكن ملاحظة الأمور التالية:

أولاً: أكـثر الـرواة الذين وثقهم الإمام القطان من العراق ـ بلده ـ، واثنان منهم ـ من المدينة التي كان يسكن فيها؛ وهي البصرة.

ثانياً: اثنان من الرواة الذين وثقهم من شيوخه، والآخريـْن في عداد طبقة شيوخه.

ثالـثاً: اتفـق الشيخان على الرواية لراوٍ واحدٍ منهم فقط في الصحيحين، وأخرج البخاري لواحد آخر تعليقاً.

رابعاً: جميع هؤلاء الرواة متفق على توثيقهم.

خامسـاً: وافق القطان على لفظه بتكرار صيغة التوثيق؛ الإمام أحمد؛ في أحد هؤلاء الرواة؛ وهو السري بن يحيى.

سادسـاً: وافـق ابـن حجر؛ القطان على توثيق راوٍ منهم؛ فجعله في المرتبة الثانية من مراتب الـتعديل؛ وذلك بتكرار صيغة التوثيق فيه؛ وهو عثمان بن الأسود، وجعل الثلاثة الآخرين في المرتبة الثالثة؛ وذلك بذكر صيغة التوثيق مفردة.

المطلب الثالث

توثيق الراوي بصفة مفردة: (ثقة) أو (ثبت) ونحو ذلك

يتـناول الباحث في هذا المطلب توثيق الإمام يحيى القطان للرواة بصفة مفردة؛ كقوله: ثقـة أو ثبت، ويذكر خلاصة ترجمة الراوي، وأقوال باقي النقاد فيهم في جداول لتسهيل المقارنة، ثم يستخلص النتائج المستفادة منها.

أولاً: أقوال الإمام يحيى القطان في الرواة، ومختصر تراجمهم			
الراوي	**1. جـبلة بـن سـحيم التيمي**[57]	**2 عبـيدا بـن العيزار المازني**[56]	**3. عمر بن ذَر الهمداني المرهبي**[55]
عبارة القطان	كان ثقة	ثقة	كان ثقة في الحديث ليس ينبغي أن يترك حديثه لرأي أخطأ فيه
الرواية عنه	-	روى عنه القطان	-
البلد	الكوفة	البصرة	الكوفة
الوفاة	125	_	153
من أخرج له	ع	_	خ د ت س فق
ثانياً: أقوال النقاد في الرواة			
الثوري	"وثقه"		
شعبة	"وثقه"		
ابن معين	ثقة		ثقة

أبو حاتم	ثقة ـ صالح الحديث		ـكـان صـدوقاً وكان مرجئاً لا يحتج بحديثه ـ كان رجلاً صالحاً محله الصدق
أحمد	ثقة		صالح الحديث ليس بحديثه بأس
ابن سعد			كان ثقة إن شاء ا كثير الحديث
النسائي	ثقة		ثقة
يعقــوب بــن سفيان	تابعي ثقة		ثقة مرجئ
ابن شاهين	ثقة، ونقل توثيق القطان له.	"ذكره في الثقات"	ثقة
العجلي	ثقة		كان ثقة بليغاً إلا أنه كان يرى الإرجاء
ابن حبان		"ذكره في الثقات"	كان مرجئاً وهو ثقة
الدارقطني			ثقة
الفسوي			ثقة مرجىء
ابن خراش			صدوق من خيار الناس وكان مرجئاً
الذهبي	من ثقات التابعين		ـ مرجىء صدوق (من تكلم فيه ...) ـ ثقة لكنه رأس في الأرجاء (المغني) ـ صـدوق ثقة لكنه رأس في الإرجاء (ميزان) ـ ثقة (الكاشف)
ابن حجر	ثقة		ثقة رمي بالإرجاء

أولاً: أقوال الإمام يحيى القطان في الرواة، ومختصر تراجمهم			
الراوي	4.زبيد بن الحارث اليامي[60]	5. عبد العزيز بن أبي رواد[59]	6. ضرار بن مرة الشيباني[58]
عبارة القطان	ثقة	ثقــة في الحديث ، ليس ينبغي أن يترك حديثه لرأي أخطأ فيه	كان ثقة
الرواية عنه	-	روى عنه القطان	-
البلد	الكوفة	مكة	الكوفة
الوفاة	122	159	132
من أخرج له	ع	خت 4	بخ م مد ت س
ثانياً: أقوال النقاد في الرواة			
ابن معين	ثقة	ثقة	-
أبو حاتم	ثقة	صدوق ثقة في الحديث	لا بأس به
أحمد	-	- ليس هو في التثبت مثل غيره - لـيس حديـثه بشيء - صالح الحديث	ثبت
ابن سعد	كان ثقة وله أحاديث وكــان فــي عــداد الشيوخ وليس بكثير الحديث		كان ثقة مأموناً
ابن عدي		وفــي بعــض رواياته ما لا يتابع عليه	
النسائي	ثقة	ليس به بأس	
يعقوب بن سفيان	ثقة ثقة خيار إلا أنه كــان يمــيل إلــى التشيع		- كان خياراً ثقة - ثقة ثقة
أبوبكر بن عياش			وكان من خيار الناس
ابن نمير			ثقة
عمرو بن مرة	كان زبيد صدوقا		
علي بن الجنيد		كان ضعيفا وأحاديثه منكرات	
الساجي		صدوق يرى الإرجاء	

العجلي	ثقة ثبت في الحديث	ثقة	ثقة ثبت في الحديث صالح مبرز صاحب سنة ...وهو في عداد الشيوخ ليس بكثير الحديث
ابن شاهين			"ذكره في الثقات"
ابن حبان	"ذكره في الثقات"		"ذكره في الثقات"
الدارقطني		متوسط في الحديث وربما وهم في حديثه	ثقة فاضل
ابن عبد البر			أجمعوا على أنه ثقة ثبت
الحاكم		ثقة عابد	
الذهبي	الحافظ - حجة - من ثقات التابعين فيه تشيع يسير	- ثقة مرجئ عابد	ثقة
ابن حجر	ثقة ثبت عابد	صدوق عابد ربما وهم رمي بالإرجاء	ثقة ثبت

أولاً: أقوال الإمام يحيى القطان في الرواة، ومختصر تراجمهم

الراوي	7. خالد بن رباح الهذلي[1]	8. سيف بن سليمان المخزومي[1]	9. عبد الملك بن أبي بشير المدائني[1]
عبارة القطان	كان ثبتاً صاحب عربية فأفسدوه بالقدر	وكان عندنا ثقة ممن يصدق ويحفظ	ثقة
الرواية عنه	روى عنه القطان	روى عنه القطان	-
البلد	البصرة	مكي سكن البصرة في آخر عمره	بصري نزل المدائن
الوفاة	-	بعد سنة 150	من الطبقة السادسة
من أخرج له	-	خ م د س ق	بخ د ت س ق

ثانياً: أقوال النقاد في الرواة

الثوري			كان شيخ صدق
ابن معين	ثقة		ثقة
أبو حاتم	صالح الحديث ليس به بأس محله الصدق	لا بأس به	صالح الحديث

أحمد		ثقة	ثقة
أبو زرعة		ثبت	ثقة
ابن سعد		كان ثقة كثير الحديث	
ابن عدي	ليس حديثه بالكثير وروى عنه يحيى القطان وهو عندي لا بأس به	حديثه ليس بالمنكر وأرجو أنه لا بأس به	
النسائي		ثقة ثبت	ثقة
ابن عمار		ثقة	
يعقوب بن سفيان			ثقة
الساجي		أجمعوا على أنه صدوق ثقة غير أنه متهم بالقدر	
ابن شاهين	"ذكره في الثقات"	ثقة	ثقة
العجلي		ثقة	ثقة
البزار		ثقة	
ابن حبان	- "ذكره في الثقات" - كان قدريا كثير الخطأ يروي المناكير عن المشاهير لا يحتج به (المجروحين)	من متقني أهل مكة	"ذكره في الثقات"
الذهبي		أحد الثقات...وهو في نفسه ثقة لكن رماه يحيى بن معين بالقدر	
ابن حجر		ثقة ثبت رمي بالقدر	ثقة

نتائج الدراسة لتوثيق الإمام يحيى القطان

بالنظر في هؤلاء الرواة، وعبارات الإمام القطان في توثيقهم، وأقوال باقي النقاد فيهم؛ يتضح التالي:

1 - مصطلحات القطان في توثيق الرواة بصفة مفردة؛ جاءت بلفظ (ثقة) و (ثبت)، وربما أضاف كلمة: (في الحديث).

2 ـ يوثـق القطان الراوي بعبارة مطلقة إذا لم يكن فيه ما يستدعى البيان، ويفصل في التوثيق أو يعلـق علـيه عـند الحاجة؛ فقد علّق عقب ثلاثة من هؤلاء الرواة؛ اثنان منهم كان تعليقه عليهما بسبب بدعة الإرجاء؛ وهما: عبد العزيز بن أبي رواد، وعمر بن ذر؛ فقال القطان في كل منهما: " ثقة في الحديث؛ ليس ينبغي أن يترك حديثه لرأي أخطأ فيه". فوثقهم وأفاد بعدم تأثير البدعة على صحة الحديث.

والثالـث: سيف بن سليمان؛ رمي بالقدر؛ فوثقه القطان وأضاف بالتأكيد على صدقه وحفظه؛ فقال: "وكان عندنا ثقة ممن يصدق ويحفظ".

3 ـ يرى الإمام القطان قبول رواية المبتدع ـ ولو كان رأساً في البدعة ـ وأن بدعته لا تؤثر في صحة حديثه؛ كما ورد في توثيقه للرواة الثلاثة السابقين.

وورد ذلـك عنه صراحة أيضاً؛ فقد روى أبو الفتح الأزدي عن ابن المديني قوله: "قلت ليحـيى القطان؛ إن عبد الرحمن قال أنا أترك من أهل الحديث كل رأس في بدعة؟. فضحك يحـيى؛ وقال: كيف تصنع بقتادة؟! كيف تصنع بعمر بن ذر؟! كيف تصنع بابن أبي رواد؟! وعد يحيى قوماً أمسكتُ عن ذكرهم، ثم قال يحيى: إن ترك هذا الضرب ترك حديثاً كثيراً".

4 ـ اتفـق الـنقاد علـى توثيق ستة من هؤلاء الرواة الذين وثقهم الإمام القطان. وفي الثلاثة الآخريـن وافقه الأكثر على توثيقهم؛ وهم: عبد العزيز بن أبي رواد، وخالد بن رباح، وعمر بن ذر.

أمـا عبد العزيز بن أبي رواد؛ فقد وثقه ابن معين، وأبو حاتم، والعجلي، والحاكم، والذهبي. وتوسط فيه النسائي، والساجي، وابن حجر. وضعفه علي بن الجنيد، وضعف بعض رواياته ابن عدي. بينما اختلفت فيه عبارة الإمام أحمد؛ حيث توسط فيه مرة فقال: "صالح الحديث"، وقال مرة: "ليس هو في التثبت مثل غيره" وهذا لا يعني تضعيفه أو ينفي عنه التثبت؛ بل هو حكـم على تثبته بالنسبة لغيره من الأثبات. وأما قوله: "ليس حديثه بشيء" فلعله بسبب بدعة الإرجاء.

وخـالد بن رباح الهذلي؛ فقد وافق القطان على توثيقه؛ ابن معين، وابن شاهين. وتوسط فيه أبو حاتم وابن عدي. واختلفت فيه عبارة ابن حبان؛ حيث ذكره مرة في "الثقات"، وذكره مرة في "المجروحين"؛ حيث قال: "كان قدرياً كثير الخطأ، يروي المناكير عن المشاهير، لا يحتج بـه". وأورد ابن حجر صنيع ابن حبان هذا، ثم علق بقوله: "فما أدري ظنه آخر، أو تناقض فيه".[61]

وعمر بن ذر؛ وثقه أكثر النقاد؛ إلا أن أبا حاتم قال فيه: "كان صدوقاً، وكان مرجئاً، لا يحتج بحديثه"[62] فدلّت عبارة أبي حاتم على عدم الاحتجاج به، بينما قال فيه مرة أخرى: "كان رجلاً صالحاً، محله الصدق"[63]. ولعلّ عدم احتجاج أبي حاتم به بسبب بدعة الإرجاء، وإن كان هو صدوق في الحديث. ولم أجد أحداً من النقاد ضعفه بسبب البدعة؛ بل وثقوه مع الإشارة إلى بدعته.

ولاحظ الباحث أن عبيد الله بن العيزار ـ وثقه القطان ـ وسكت عنه باقي النقاد، وذكره فقط ابن شاهين وابن حبان في الثقات، إلا أن عبيد الله بن العيزار بصري من بلد القطان؛ فربما كان هو أعرف الناس به.

5 ـ لم أجد أحداً من النقاد المعتبرين خالف يحيى القطان في توثيقه صراحة؛ فقد وافقه ابن معين على توثيق جميع الرواة الذين حكم عليهم وهم ستة. ووافقه ابن سعد في جميع الرواة الذين حكم عليهم؛ وهم أربعة. وكذا وافقه أبوزرعة.

ووافقه أحمد في أربعة منهم، واختلفت عبارته في الخامس كما سبق بيانه. ووافقه النسائي في توثيق أربعة منهم، وقال في الخامس: "ليس به بأس". إلا أن أبا حاتم أكثرهم مخالفة له ولغيره من النقاد؛ حيث وافقه على توثيق ثلاثة، وتوسط في أربعة بعبارة "صالح الحديث" أو "لا بأس به"، واختلفت عبارته في عمر بن ذكر كما سبق بيانه.

6 ـ حكم ابن حجر على سبعة من الرواة الذين وثقهم القطان، ووافقه على توثيق ستة منهم؛ بل جعل ثلاثة منهم في المرتبة الثانية من مراتب التعديل حيث كرر فيهم صفة التوثيق؛ وهم: زبيد بن الحارث، وضرار، سيف بن سليمان. أما السابع: عبد العزيز بن أبي رواد؛ قال فيه ابن حجر في التقريب[64]: "صدوق عابد، ربما وهم".

7 ـ روى الشيخان في الصحيحين لثلاثة من الرواة الذين وثقهم القطان؛ وهم: زبيد بن الحارث، وجبلة بن سحيم، وسيف بن سليمان. وانفرد البخاري بالرواية عن رابع: عمر بن ذر، وأخرج لخامس تعليقاً: عبد العزيز بن أبي رواد. وانفرد مسلم بالرواية لضرار بن مرة. ولاحظ الباحث أن أحداً من أصحاب الكتب الستة لم يخرج لعبيدالله بن العيزار، وخالد بن رباح الهذلي، ولعل حديثهم قليل؛ كما قال ابن عدي في خالد بن رباح.

8 ـ أكثر الرواة الذين وثقهم القطان من العراق؛ أربعة من بلده البصرة: عبيد الله بن العيزار، وخالد بن رباح، وسيف ابن سليمان، وعبد الملك. وأربعة من الكوفة: زبيد، وضرار، وعمر بن ذر. وواحد من مكة: ابن أبي رواد.

9 ـ روى القطـان عن أربعة من هؤلاء الرواة: عبيد ا بن العيزار، وابن أبي رواد، وخالد، وسيف.

10 ـ حكـم القطان على عدد من شيوخه أو من هم في طبقتهم، وحكم أيضاً على شيوخ كبار أدركهم صغيراً؛ مثل زبيد بن الحارث (ت 122)، وجبلة بن سحيم (ت125)، وفاتهما ما بين 122 ـ 125، بينما ولد القطان سنة 120.[65]

المطلب الرابع

وصف الراوي بلفظ: (لا بأس به) أو (ليس به بأس) ، ولفظ: (وسط)

أولاً: وصف الراوي بلفظ: ﴿لا بأس به أو ليس به بأس﴾

أولاً: أقوال الإمام يحيى القطان في الرواة، ومختصر تراجمهم			
الراوي	1.زكريا بن أبي زائدة: خالد الهمداني[68]	2. سعيد بن عبيد الطائي[67]	3. مسعود بن علي[66]
عبارة القطان	لـيس به بأس، وليس عندي مثل إسماعيل ابن أبي خالد	ليس به بأس	لم يكن به بأس
الرواية عنه	روى القطان عنه	روى القطان عنه	روى القطان عنه
البلد	الكوفة	الكوفة	ـ
الوفاة	147 أو 148 أو 149	من السادسة	ـ
من أخرج له	ع	خ د ت س	ـ
ثانياً: أقوال النقاد في الرواة			
ابن معين	صالح	ثقة	مشـهور روى عنه يحيى ابن سعيد القطان
أبو حاتم	لين الحديث؛ كان يدلس	يكتب حديثه	
أحمد	ثقـة حلو الحديث، ما أقربه من إسماعيل بن أبي خالد	ثقة	ليس به بأس
ابن سعد	كان ثقة كثير الحديث		
أبو زرعة	صـويلح؛ يدلـس كثيراً عن الشعبي		
النسائي	ثقة		
أبو داود	زكريا ثقة، إلا أنه يدلس		
يعقـوب بـن سفيان	ثقة	"وثقه"	

البزار	**ثقة**		
ابن شاهين	**"ذكره في الثقات"**	**"ذكره في الثقات"**	**"ذكره في الثقات"**
العجلي	**ثقة، إلا أن سماعه من أبي إسحاق بأخرة**	**ثقة**	
ابن حبان	**"ذكره في الثقات"**		
ابن نمير		**"وثقه"**	
أبوبكر البرديجي	**ليس به بأس**		
الذهبي	**- ثقة، محتج به في الكتب - صدوق مشهور حافظ - ثقة يدلس عن شيخه الشعبي**	**ثقة**	
ابن حجر	**ثقة، وكان يدلس، وسماعه من أبي إسحاق بأخرة**	**ثقة**	
أولاً: أقوال الإمام يحيى القطان في الرواة، ومختصر تراجمهم			
الراوي	4. إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة[71]	5. إسماعيل بن سميع الحنفي[70]	6. جهير بن يزيد العبدي[69]
عبارة القطان	**لا بأس به، ما سمعت أحداً يذكره إلا بخير وما تركه أحد**	**- إنما تركه زائدة لأنه كان صفرياً، فأما الحديث فلم يكن به بأس**	**لم يكن به بأس، وحوشب ابن عقيل أثبت منه**
رواية القطان عنه	-	-	**-**
البلد	**كوفي**	**كوفي**	**البصرة**
الوفاة	**127**	الرابعة	**-**
من أخرج له	**م 4**	**م د س**	**-**
ثانياً: أقوال النقاد في الرواة			
ابن مهدي	**"أنكر على ابن معين تضعيفه له"**		
ابن معين	**ضعيف - في حديثه ضعف - لا بأس به**	**ثقة مأمون**	**ثقة**

البخاري		أما في الحديث فلم يكن به بأس	
أبو حاتم	يكتب حديثه ولا يحتج به	صدوق صالح	لا بأس به
أحمد	ـ ثقة ـ مقارب الحديث صالح	ثقة، تركه زائدة لمذهبه ـ صالح	ثقة
ابن سعد		كان ثقة إن شاء ا	
أبو زرعة	لين		لا بأس به
النسائي	ـ صالح ـ ليس به بأس	ليس به بأس	
أبو داود		ثقة	
ابن عدي	مستقيم الحديث، صدوق لا بأس به	حسن الحديث، يعز حديثه، لا بأس به	
العقيلي	ضعيف، وكان يتناول الشيخين		
ابن شاهين	"ذكره في الثقات"	"ذكره في الثقات"	ثقة
العجلي	ثقة ... عالم بالتفسير راوية له	ثقة	
ابن حبان	"ذكره في الثقات"	"ذكره في الثقات"	"ذكره في الثقات"
الساجي	صدوق فيه نظر	كان مذموما في رأيه	
الأزدي		يرى رأي الخوارج؛ فأما الحديث فلم يكن به بأس فيه	
ابن نمير		ثقة	
الطبري	لا يحتج بحديثه		
أبوعلي الحافظ		قليل الحديث ثقة	
الذهبي		ثقة وهو من الخوارج ولذا تركه جرير	
ابن حجر	صدوق يهم رمي بالتشيع	صدوق تُكلم فيه لبدعة الخوارج	

نتائج الدراسة لتوثيق الإمام يحيى القطان

بالـنظر في هؤلاء الرواة، وعبارات الإمام القطان في توثيقهم، وأقوال باقي النقاد فيهم؛ يتضح التالي:

1 ـ مصـطلحات القطـان في توثيق هؤلاء الرواة؛ وردت بلفظ (لا بأس به) ، و (لم يكن به بأس)، و (ليس به بأس).

2 ـ وردت هذه المصطلحات على وجهين:

الأول: ورد اللفظ مطلقاً؛ وذلك في سعيد الطائي (ليس به بأس)، ومسعود بن علي (لم يكن به بأس)، ولاحظ الباحث أن هذين الراويين متفق على توثيقهما، ولم يتعرض أحد إليهما بجرح.

الثانـي: ورد اللفـظ؛ ملحق به تعليق الإمام القطان على صفة في الراوي؛ كالبدعة؛ كما في تـرجمة إسماعيل بن عبد الرحمن ، وإسماعيل بن سميع، أو مقارنة في التثبت مع راوٍ آخر؛ كما في ترجمة جهير العبدي.

3 ـ الإمـام القطـان يقبل رواية المبتدع ـ إذا كان حفظه لا بأس به ـ ولا يترك حديثه لأجل البدعة؛ سواء كانت بدعة التشيع ، أو الخوارج.

ومـثال التشيع؛ ما ورد من قوله في إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة (لا بأس به، ما سـمعت أحـداً يذكره إلا بخير، وما تركه أحد) علماً بأنه رمي بالتشيع. ومثال الخوارج؛ ما ورد من قول القطان في إسماعيل الحنفي: (إنما تركه زائدة لأنه كان صفرياً[72]، فأما الحديث فلم يكن به بأس) بين القطان أن سبب ترك زائدة له بسبب هذه البدعة؛ أما في الحديث فهو لا بـأس بـه. وأشار عدد من العلماء إلى أن إسماعيل كان يتبع بدعة الخوارج؛ منهم أحمد، والساجي، والأزدي، والذهبي، وابن حجر.

4 ـ استعمل الإمام القطان مصطلح (لا بأس به) في سياق التعديل للراوي الذي لم يبلغ درجة (الـثقة)، فكأن الصدوق عنده دون الثقة. ويدل على ذلك قوله في زكريا بن أبي زائدة: "ليس بـه بأس، وليس عندي مثل إسماعيل بن أبي خالد" فعدل زكريا بلفظ (ليس به بأس) ولكن جعله دون إسماعيل.

وبالـنظر فـي أقوال العلماء في إسماعيل لاحظ الباحث أنه متفق على توثيقه وهو في درجة أعلـى من زكريا كما صرح القطان؛ فقد قال الثوري: "حفاظ الناس ثلاثة" فذكر إسماعيل بن أبي خالد، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وعبد الملك بن أبي سليمان. وقال أحمد عنه: " أصح الناس حديثاً". وقال يعقوب بن أبي شيبة: "كان ثقة ثبتاً". وقال أبو حاتم: "لا أقدم عليه أحداً من أصحاب الشعبي، وهو ثقة". ووثقه ابن مهدي، وابن معين، والنسائي وغيرهم.[73] وجعله

ابـن حجـر في المرتبة الثانية من مراتب التعديل؛ حيث كرر فيه صيغة التوثيق بلفظ: "ثقة ثبت".[74]

ويـدل علـيه أيضاً قول القطان في جهير العبدي: "لم يكن به بأس، وحوشب بن عقيل أثبـت منه". عدل القطان جهير بلفظ: (لم يكن به بأس)، لكن أضاف بأن حوشب أثبت منه. وبالـنظر فـي ترجمة حوشب وجد الباحث أن ابن سعد صرح بما ذكره القطان؛ حيث قال: "كان حوشب عندي أثبت من جهير بن يزيد" فلعل ابن سعد نقلها عنه. ووثقه عدد كبير من الـنقاد؛ مـنهم وكيع، وابن معين، وأبو داود، والنسائي، ويعقوب بن أبي شيبة، وابن حبان. وقال أحمد: "كان ثقة من الثقات"، وقال أبو حاتم: "صالح الحديث".[75] وقال عنه ابن حجر في التقريب: "ثقة".[76]

وعلّـق ابـن حجر في تعجيل المنفعة[77] على كلام القطان في جهير؛ فقال: "لينه يحيى القطان بقوله: حوشب بن عقيل أثبت منه. قلت: وهذه الصيغة ليست صريحة في التليين؛ بل احـتمالها قوته أقوى" فنفى ابن حجر احتمال أن تكون هذه الصيغة من قبيل تضعيف جهير؛ بل هي توثيق له وإن لم يبلغ إلى درجة حوشب بن عقيل.

5 ـ وصفَ النقاد جميع الرواة الذين قال القطان فيهم (لا بأس به) بوصف يدل على التوثيق؛ كقولهـم فيهم (ثقة)، أو بمثل عبارة القطان أو ما في معناها مما يدل على التوسط في الحفظ، بل ذهب أكثر النقاد إلى توثيقهم. وهذا يشير إلى ميل القطان إلى التشدد في إطلاق عبارات التوثيق المطلقة.

ولـيس فيهم من تعرض له النقاد بجرح سوى إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة؛ اخـتلف فيه النقاد بين توثيق، وتضعيف، وتوسط. ولعلّ بعضهم ضعفه لتشيعه. واحتج به مسـلم. نقل ابن حجر في التهذيب عن الحاكم؛ قال: "وقال الحاكم في المدخل في باب الرواة الذيـن عيـب على مسلم إخراج حديثهم: تعديل عبد الرحمن بن مهدي أقوى عند مسلم ممن جرحه بجرح غير مفسر".[78]

وكذلـك ابن أبي زائدة؛ وثقه أكثر النقاد، وتوسط فيه ابن معين وأبو زرعة، ولينه أبو حاتم وحده. قلت: وهو أحسن حالاً من ابن أبي كريمة. واحتج به الشيخان.

6 ـ لاحـظ الباحث أن الإمام أحمد حكم على جميع هؤلاء الرواة؛ فوثقهم جميعاً؛ إلا مسعود بن علي؛ وافق فيه معنى لفظ القطان، حيث قال أحمد: "ليس به بأس". كما لا حظ الباحث أن الإمـام أحمـد علـق عقـب اثنين منهم بنحو تعقيب القطان؛ فربما أخذه عنه؛ حيث قال في

إسماعيل الحنفي: "ثقة، تركه زائدة لمذهبه"، وقال أيضاً في ابن أبي زائدة: ثقة حلو الحديث، ما أقربه من إسماعيل بن أبي خالد"، وهذان التعقيبان بنحو تعقيب الإمام القطان فيهما.

وابـن معيـن حكـم عليهم جميعاً؛ فوثق ثلاثة منهم، والرابع: مسعود، وصفه بعبارة عامة: "مشهور روى عنه يحيى بن سعيد القطان". والخامس: ابن أبي زائدة؛ وصفه بقوله: "صالح" وهـو قريـب من وصف القطان. والسادس: ابن أبي كريمة؛ اختلفت أقواله فيه بين توثيق وتضعيف، ولعلّ القول بتضعيفه متعلق ببدعة التشيع عنده.

7 ـ حكم الذهبي على ثلاثة من الرواة الذين حكم عليهم القطان؛ فوثقهم جميعاً

8 ـ حكـم ابـن حجر على أربعة من هؤلاء الرواة؛ فوثق اثنين منهم؛ ووصف الثالث بقوله: "صدوق"، والرابع: "صدوق يهم".

وهـذه الملاحظات تشير إلى أن القطان لم يكن متشدداً في حكمه على هؤلاء الرواة؛ بل هو معتدل.

9 ـ اتفق الشيخان على إخراج حديث راوٍ منهم؛ وهو زكريا ابن أبي زائدة. وانفرد البخاري بإخراج حديث سعيد الطائي. وانفرد مسلم بإخراج حديث ابن أبي كريمة، وإسماعيل الحنفي.

10 ـ روى القطـان عن ثلاثة من هؤلاء الرواة؛ هم: ابن أبي زائدة، وسعيد الطائي، ومسعود بن علي. ولم يرو عن الآخرين لأنهم قدماء؛ ليسوا في طبقة شيوخه.

11 ـ حكـم القطـان على ثلاثة من شيوخه، وعلى رواة آخرين أقدم منهم وفاة؛ مثل ابن أبي كريمة، وإسماعيل الحنفي.

12 ـ أكثر الرواة الذين حكم عليهم القطان من الكوفة، وواحد منهم من بلده البصرة.

ثانياً: وصف الراوي بلفظ: (وسط)

أولاً: أقوال الإمام يحيى القطان في الرواة، ومختصر تراجمهم		
الراوي	**1. ثابت بن يزيد الأودي[80]**	**2. عبيد ا بن أبي زياد القداح[79]**
عبارة القطان	**كـان وسطاً، وإنما أتيته مرة ثم لـم أعد إليه. إذا كان الشيخ إذا لقّنـته قبل؛ فذاك بلاء، وإذا ثبت على شئ واحد فلا بأس.**	**كـان وسـطاً، ولم يكن بذاك؛ ليس هو مثل عثمان ابن الأسـود ولا سـيف بن سليمان. محمد ابن عمرو أحب إلي منه**
الرواية عنه	**روى القطان عنه**	**روى القطان عنه**
البلد	**الكوفة**	**مكة**
الوفاة	**من الثامنة**	**150**

أخرج له	ـ	د ت ق
ثانياً: أقوال النقاد في الرواة		
عبدا بن إدريس	**ليس بذاك ـ لم يكن بشئ ـ "كان يضعفه"**	
ابن معين	**ضعيف**	**ـ ضعيف ـ ليس به بأس ـ ثقة**
البخاري		**"ذكره في الضعفاء"**
أبو حاتم	**ليس بالقوي**	**ـ لا يحتج به إذا انفرد ـ ليس بالقوي ولا المتين، هو صالح الحديث يكتب حديثه، ومحمد بن عمرو أحب إلى منه. يحول من كتاب الضعفاء.(يعني للبخاري)**
أحمد	**ليس بشيء**	**ـ ليس به بأس ـ صالح، "وذكر أن عثمان ابن الأسود أعلى منه"**
النسائي	**ليس بالقوي**	**ـ ليس به بأس ـ ليس بالقوي ـ ليس بثقة**
أبو داود		**أحاديثه مناكير**
ابن عدي		**قد حدث عنه الثقات، ولم أر في حديثه شيئاً منكراً**
ابن شاهين		**صالح، ليس به بأس**
العجلي		**ثقة**
ابن حبان	**"ذكره في الثقات"**	**"ذكره في الثقات"**
أبوأحمد الحاكم	**ليس بالمتين عندهم**	**ليس بالقوي عندهم**
الحاكم		**كان من الثقات**
الذهبي	**ضعفه بعضهم بلا حجة**	**فيه لين**
ابن حجر	**ضعيف**	**ليس بالقوي**
أولاً: أقوال الإمام يحيى القطان في الرواة، ومختصر تراجمهم		
الراوي	3. مجِلّ بن محرز الضبي[82]	4. يزيد بن كيسان اليشكري[81]
عبارة القطان	**كان وسطاً، ولم يكن بذاك**	**صالح وسط وليس ممن يعتمد عليه**
رواية القطان عنه	**روى عنه القطان**	**روى عنه**
البلد	**الكوفة**	**الكوفة**
الوفاة	**153**	**من السادسة**

أخرج له	بخ	بخ م 4
ثانيا: أقوال النقاد في الرواة		
ابن عيينة	لم يكن بالحافظ وهو محتمل	
ابن معين	ـ صالح ـ ثقة، لا بأس به	ثقة
البخاري	"ذكره في الضعفاء"	
أبو حاتم	مـا بحديـثه بأس، ولا يحتج بحديـثه؛ كان شيخاً مستوراً". قـال ابـن أبـي حاتم: "أدخله الـبخاري فـي كتاب الضعفاء فسـمعت أبـى يقول يحول من هناك".	يكتب حديثه، ومحله الستر، صالح الحديث. قـال ابـن أبـي حاتم: "قلت له: يحتج بحديثه؟ قال: لا. بعـض ما يأتي به صحيح، وبعض لا. يحول من كتاب الضعفاء"
أحمد	ثقة	ثقة
النسائي	ليس به بأس	ثقة
ابن عدي	أرجو أنه مستقيم الحديث	
ابن شاهين	ليس به بأس	ثقة
ابن حبان		كان يخطىء ويخالف، لم يفحش خطؤه حتى يعدل به عن سـبيل العـدول، ولا أتى من الخلاف بما ينكره القلوب؛ فهو مقبول الرواية إلا ما يعلم أنه أخطأ فيه فحينئذ يترك خطؤه كما يترك خطأ غيره من الثقات.
الدار قطني		ثقة
أبوأحمد الحاكم		ليس بالحافظ عندهم
الذهبي	صـدوق ولـم يخرجوا له في الكتب شيئاً	ـ ولينه يحيى القطان قليلاً، وقال غير واحد: ثقة ـ حسن الحديث
ابن حجر	لا بأس به	صدوق يخطئ

نتائج الدراسة لمصطلح (وسط) عند الإمام يحيى القطان

1 ـ وصفَ الإمام القطان هؤلاء الراوة بعبارة (كان وسطاً)؛ إلا أن هذا الوصف لم يكن مطلقاً؛ بل جاء مقروناً في كل مرة بإضافة يفسر بها عبارته، أو يشير إلى لين في الراوي.

فقد قال في ثابت الأودي: "كان وسطاً"؛ إلا أنه أضاف: "وإنما أتيته مرة ثم لم أعد إليه" ، وعلّـق بما يفيد أن سبب عدم العودة إليه هو قبوله التلقين؛ حيث قال: "إذا كان الشيخ إذا لقّنته قَـبِل فـذاك بلاء، وإذا ثبت على شئ واحد فلا بأس به". واستدرك ابن حجر في التهذيب[83]

بصـيغة التضـعيف؛ قال: "وقيل بل قاله القطان في الأحول البصري. كذا في كتاب ابن أبي حاتم". ولم أجده، وأستبعد أن يكون الإمام القطان قد قال ذلك في ثابت الأحول؛ فقد وثقه ابن معيـن، وأبـو حـاتم، وأبو داود، وابن حبان، والذهبي. وقال أبو زرعة: "لا بأس به"، وقال النسائي: "ليس به بأس". ولم أجد فيه جرحاً يذكر.[84] وقال ابن حجر: "ثقة ثبت".[85]

وكـذا قـال القطان في عبيد ا القداح: "وكان وسطاً"، وأضاف: "ولم يكن بذاك"، ثم قارنه بعثمان ابن الأسود، وسيف بن سليمان، ومحمد بن عمرو.

قلـت: لكن مقارنة القطان لعبيد ا القداح بهؤلاء خاصة؛ تشير إلى أن معنى قوله: "ولم يكن بـذاك" أي لـيس في درجة عالية من الحفظ والتثبت؛ كما هو الحال في هؤلاء الرواة، لا أنه ضعيف عنده، أو أن النزول في درجة حفظه عن هؤلاء تنزل به إلى درجة الضعف المطلق. فإن هؤلاء الرواة ثقات: فقد قال القطان في عثمان بن الأسود: "كان ثقة ثبتاً"[86]، وكذا قال فيه ابن حجر في التقريب[87]. وأما سيف بن سليمان؛ فقد قال عنه القطان: "وكان عندنا ثقة ممن يصدق ويحفظ"[88]، وقال ابن حجر: "ثقة ثبت"[89].

وكـذا قول القطان في محل بن محرز: "كان وسطاً، ولم يكن بذاك". وأحسن ما يفسر هـذه العـبارة؛ مـا ورد مـن قول ابن عيينة؛ في الراوي المذكور: "لم يكن بالحافظ، وهو محتمل".

ويزيد اليشكري؛ قال فيه القطان: "صالح وسط، وليس ممن يعتمد عليه"؛ فأشار إلى أنه صالح وسط في حفظه، لكن لا يرقى إلى درجة من يعتمد عليه في الحفظ. وعبر الذهبي عن فهمه لعبارة القطان في الراوي؛ فقال: "ولينه يحيى القطان قليلاً. وقال غير واحد: ثقة".

قلـت: استعمال الإمام القطان لمصطلح (وسط) في الراوي يدل على أنه لم يبلغ درجة الـثقة عنده، إلا أنه لا ينزل إلى درجة الضعيف. والعبارة موافقة لظاهر المعنى في اللغة؛ حيـث تفيد توسطه في الحفظ بين الحافظ وغير الحافظ. ويرى الباحث أن درجة التوسط في الحفـظ لهؤلاء الرواة ـ بالنظر إلى أقوال النقاد فيهم ـ تنزع مرة نحو من قال فيهم القطان: (لا بأس به)؛ كما في محل بن محرز، ويزيد اليشكري، وعبيد ا القداح. وتنزع مرة أخرى نحو درجة أخرى مستقلة؛ أقل ممن قال فيهم (لا بأس به)؛ مثل ثابت الأودي، ولكن لا تصل إلى درجة التضعيف.

وبالـنظر إلى عبارات القطان فيمن قال فيهم (لا بأس به)، ومن قال فيهم (كان وسطاً) وما تبعها من تعليق القطان يميل الباحث إلى اعتبارها مرتبة مستقلة دون مرتبة (لا بأس به). وهـي إلى الضعف أقرب. ويؤيد هذا تعقيبه بعد كلمة "وسط" بقوله: "ليس بذاك"، "ليس ممن

يعتمد عليه". ويؤيد هذا أيضاً أن ابن حجر خَصَّص في الحكم على هؤلاء الرواة بقول (لا بأس بـه) فـي واحـد مـنهم فقط، بينما نزل بالثلاثة الآخرين عن هذه المرتبة؛ فقال في أحدهم: ضعيف، والثاني: ليس بالقوي، والثالث: صدوق يخطيء.

2 ـ عناية القطان باختبار حفظ الراوي؛ وتركه له حال قبوله التلقين؛ كما كان من تركه ثابت الأودي.

3 ـ لـم أجـد أحـداً مـن النقاد وصف هؤلاء الرواة؛ بمثل لفظ القطان فيهم (وسط)، إلا أن عـباراتهم ـ في العموم ـ تدور على هذا المعنى؛ وربما كان بعض هؤلاء الراوة في نظر البعض أعلى من وصف القطان، وفي نظر آخرين أقل. ولمزيد من المقارنة والتحليل لأقوال النقاد؛ أذكر الخلاصة في كلٍ منهم.

أ ـ ثابـت بـن يـزيد الأودي: ذكره ابن حبان في الثقات؛ ولم يوثّقه أحد. بل ضعفه أكثر النقاد؛ ابن إدريس، وابن معين، وأحمد، وابن حجر. ولم يقوه أبوحاتم، والنسائي، وأبو أحمد الحاكم. وأحكام هؤلاء النقاد موافقة لحكم القطان ؛ حيث قال فيه: "كان وسطاً"، ثم ذكر بأنه تركه لقبوله التلقين.

ب ـ عبيد ا بن أبي زياد القداح: تعددت أقوال النقاد فيه إلى ثلاثة:

القـول الأول: توثيقه: وهو رأي ابن معين ـ أحد القولين عنه ـ ، والعجلي، والحاكم، وابن حبان.

القول الثاني: تضعيفه: وهو رأي ابن معين ـ في القول الآخر له ـ والبخاري، وأبي داود.

القـول الثالـث: التوسـط فيه: وهو رأي أحمد، وأبي حاتم، والنسائي، وابن عدي، وابن شاهين، وأبي أحمد الحاكم، والذهبي، وابن حجر.

قلت: أرجح الآراء قول من توسط فيه.

أمـا التوثيق؛ فإن قول ابن معين في توثيقه يقابله قول آخر في تضعيفه، وتوثيق الباقي إنما وقع من متساهلين. وفي المقابل؛ فإن تضعيف البخاري له اعترض عليه أبو حاتم ـ مع تشـدده ـ ورأى تحويـلَ هـذا الراوي من كتابه الضعفاء. وتضعيف أبي داود له؛ بقوله: "أحاديثه مناكير"؛ يعارضه كلام ابن عدي ـ وهو ممن سبر أحاديث الرواة ـ حيث قال: "قد حدث عنه الثقات، ولم أر في حديثه شيئاً منكراً".

ج ـ محل بن محرز: تعددت أقوال النقاد فيه إلى ثلاثة:

القول الأول: توثيقه: وهو رأي الإمام أحمد، وابن معين ـ في أحد قوليه.

القـول الثانـي: تضـعيفه: وهو رأي الإمام البخاري؛ وذلك مقتضى إدخاله في كتابه الضعفاء.

القـول الثالث: التوسط فيه: وهو قول أكثر النقاد فيه؛ ابن معين ـ في القول الآخر عنه ـ وأبـو حاتم، والنسائي، وابن عدي، وابن شاهين، والذهبي ، وابن حجر. وعبارات هؤلاء النقاد في الغالب تضعه في مرتبة (لا بأس به).

د ـ يزيد بن كيسان اليشكري: فيه ثلاثة أقوال للنقاد:

القـول الأول: توثـيقه: وهو رأي ابن معين، وأحمد، والنسائي، وابن شاهين، والدار قطني.

القول الثاني: تضعيفه: وهو رأي البخاري؛ حيث أورده في ضعفائه.

القـول الثالـث: التوسـط فـيه: وهو رأي أبي حاتم، وابن حبان، وأبي أحمد الحاكم، والذهبي، وابن حجر.

قلت: وثّقه عدد غير قليل من أئمة النقد المعتبرين، وتوسط فيه كثير من النقاد. لذا فإن حكـم الإمام يحيى القطان بقوله في الراوي: (صالح وسط، وليس ممن يعتمد عليه) إنما هو أقـل مـا يقـال في الراوي؛ إذ يحتمل ـ بالنظر لأقوال هؤلاء النقاد ـ أن يكون في درجة الصدوق. سيما وأن الإمام مسلم أخرج له في صحيحه.

4 ـ أحكام ابن حجر في هؤلاء الرواة؛ تكاد تكون موافقة لأحكام القطان؛ فقد حكم ابن حجر على الأودي بقوله: "ضعيف" وهو موافق لحكم القطان؛ حيث قال عنه: "كان وسطاً" ثم تركه لقبوله التلقين. وحكم ابن حجر على القداح: "لس بالقوي"، وهو قريب من قول القطان فيه: "كان وسطاً، ولم يكن بذاك". وحكم ابن حجر على محل الضبي: "لا بأس به"، وهو أعلى من حكم القطان فيه قليلاً؛ حيث قال فيه: "كان وسطاً، ولم يكن بذاك". وحكم ابن حجر في يزيد اليشـكري: "صدوق يخطئ"، وهو بمنزلة قول القطان فيه: "صالح وسط، وليس ممن يعتمد عليه".

5 ـ روى القطان عن هؤلاء جميعاً؛ إلا أنه ترك ثابت الأودي بعد قبوله التلقين.

6 ـ حكَم القطان على هؤلاء الرواة؛ وهم شيوخه.

7 ـ ثلاثة من الرواة الذين حكم عليهم القطان؛ من الكوفة ـ بجوار بلدته البصرة ـ، والرابع: عبيد ا القداح؛ مكي.

8 ـ أخرج الإمام مسلم لراوٍ واحدٍ من هؤلاء الرواة؛وهو: يزيد اليشكري، ولم يخرج البخاري في صحيحه لأحدٍ منهم.

المطلب الخامس

التوثيق النسبي عند القطان ومفاضلته بين الرواة

حكَم الإمام يحيى القطان على بعض الرواة؛ فوثّقهم توثيقاً نسبياً؛ وذلك بالنسبة لراوٍ آخر مـن الأقران. ويتناول الباحث عدداً منهم، وينقل عبارات القطان فيهم، ثم يدرسها مقارنة بأقوال غـيره من النقاد، ليستخلص النتائج المستفادة من توثيقه لهم على هذا النحو، ومدى موافقة النقاد للقطان في ذلك.

النموذج الأول: تفضيل أبان بن يزيد العطار على همام بن يحيى العوذي:

وثق ابن معين؛ أبان بن يزيد العطار، ثم قال: "كان القطان يروي عنه، وكان أحب إليه مـن همـام. وهمـام أحب إلي"[90]. فبين ابن معين أن القطان كان يقدم أبان على همام بن يحيى البصري، وخالفه ابن معين في ذلك؛ مع توثيقه لأبان.

ونُقـل عن القطان خلاف ذلك؛ حيث أورد ابن حجر عن ابن الجوزي ذكره لأبان في الضعفاء؛ ثم قال: "وحكى من طريق الكديمي عن ابن المديني عن القطان؛ قال: أنا لا أروي عنه" وعلـق ابـن حجر: "ولم يذكر من وثقه، وهذا من عيوب كتابه؛ يذكر من طعن في الراوي ولا يذكر من وثقه. والكديمي ليس بمعتمد، وقد أسلفنا قول ابن معين أن القطان كان يروي عنه، فهو المعتمد، وا أعلم".[91]

وسـبقه إلـى ذلـك الإمام الذهبي؛ فقد أورد في الميزان قول الكديمي؛ ثم قال: "وليس بمعتمد"، وأورد الاعتراض الذي ذكره ابن حجر على ابن الجوزي، ـ فكأن ابن حجر أخذه عنه ـ وقـال الذهبي فيه : "هو ثقة حجة" ، وأضاف: "لولا أن ابن عدي وابن الجوزي ذكرا أبان بن يزيد لما أوردته أصلاً".[92]

قلت: الصواب ما نقله ابن معين أولاً. وقد أورد ابن أبي حاتم عن ابن معين؛ قال: "كان يحيى بن سعيد يروي عن أبان بن يزيد العطار، ومات وهو يروي عنه".[93]

ونقـل ابـن حجـر عن ابن عمار؛ قال: "كان يحيى بن سعيد لا يعبأ بهمام، ويقول ألا تعجـبون من عبد الرحمن ـ ابن مهدي ـ يقول من فاته شعبة يسمع من همام"، ونقل عن ابن المدينـي؛ قـال: "كان يحيى بن سعيد لا يحدث عن همام، وكان عبد الرحمن يحدث عنه". ونقل عـن إبراهيم بن عرعرة؛ قال ليحيى: "ثنا عفان ، ثنا همام. فقال له: اسكت، ويحك".[94] "ونقل الذهبـي عن أحمد بن حنبل؛ قال: "كان يحيى بن سعيد لا يستخف هماماً ، وما رأيت يحيى أسوأ رأياً في أحدٍ منه في حجاج وابن إسحاق و همام؛ لا يستطيع أحد في أن يراجعه فيهم".[95]

رأي ابن معين في المفاضلة بين الراويين:

ورد في رواية الدوري عن ابن معين؛ تفضيله هماماً على أبان مطلقاً، حيث قال: "كان يحيى بن سعيد يروي عن أبان ولا يروي عن همام، وهمام عندنا أفضل من أبان".   وفي موضع آخر جعلهما ابن معين متقاربين في الرواية عن قتادة خاصة؛ فقد ورد في سؤالات الدارمي لابن معين: "قلت: همام أحب إليك عن قتادة أو أبان؟ قال: ما أقربهما، كلاهما ثبتان".96

رأي أبي حاتم الرازي في المفاضلة:

وافقَ أبو حاتم الرازي؛ الإمام القطان في تقديم أبان على همام؛ ولكن في يحيى بن أبي كثير خاصة؛ حيث قال: "هو أحب إلى من همام في يحيى ابن أبي كثير".97

وفصل أبو حاتم في موضع آخر؛ فجعلهما متقاربين إذا حدث همام من حفظه، وقدم همام إذا حدث من كتابه؛ وذلك فيما رواه ابن أبي حاتم؛ قال: "وسئل أبي عن همام وأبان من تقدم منهما؟ قال: همام أحب إلى ما حدث من كتابه، وإذا حدث من حفظه فهما متقاربان في الحفظ والغلط".

ووافقَ أبو حاتم؛ قول ابن معين في تفضيل همام في قتادة خاصة. قال ابن أبي حاتم: "وسألت أبي عن همام؛ فقال: ثقة صدوق في حفظه شئ. وهو أحب إلى من حماد بن سلمة وأبان العطار في قتادة".[98]

رأي الإمام أحمد في المفاضلة:

ذهب الإمام أحمد بخلاف رأي أبي حاتم إلى تقديم همام على أبان في يحيى بن أبي كثير؛ وذلك فيما نقله عنه ابن محرز؛ قال أحمد: "همام ثقة، وهو أثبت من أبان العطار في يحيى بن أبي كثير".[99]   إلا أن همام وأبان في درجة واحدة ـ في العموم ـ عند الإمام أحمد؛ حيث أطلق في كلٍ منهما نفس العبارة: "ثبت في كل المشائخ".[100] ولكن الإمام أحمد بين أن يحيى بن سعيد حمل على همام؛ فقال: "شهد يحيى بن سعيد في حداثته شهادة، فلم يعدله همام، فنقم عليه".[101]

ونقل ابن أبي خيثمة عن ابن مهدي تحامل يحيى بن سعيد على همام؛ فقال: "قال عبد الرحمن بن مهدي: ظلم يحيى بن سعيد همام بن يحيى، لم يكن له به علم ولا مجالسة".[102]

قلت: لكن يحيى القطان غير رأيه فيه بأخرة. قال عفان: "كان يحيى بن سعيد يعترض على همام في كثير من حديثه، فلما قدم معاذ نظرنا في كتبه فوجدناه يوافق هماماً في كثير مما كان يحيى ينكره، فكفّ يحيى بعد عنه". كفّ يحيى القطان عن الكلام في حديث همام بعد أن

اطلاع على متابعة معاذ بن معاذ العنبري لهمام في كثير مما أنكره القطان على همام؛ فرجع عن انتقاده لما تبين صحة روايته بهذه المتابعة.

قلت: ويبدو أن القطان محق في انتقاد همام أولاً؛ فإنه كان يحدث من حفظه ويخطئ وهو لا يدري، ثم فطن لذلك بأخرة لما راجع كتبه. قال عفان: "كان همام لا يكاد يرجع إلى كتابه ولا ينظر فيه، وكان يخالف فلا يرجع إلى كتابه، ثم رجع بعد فنظر في كتبه؛ فقال: يا عفان؛ كنا نخطئ كثيراً؛ فنستغفر الله تعالى". ولذا فقد علق ابن حجر على هذه القصة بقوله: "وهذا يقتضي أن حديث همام بآخرة أصح ممن سمع منه قديماً، وقد نص على ذلك أحمد بن حنبل". ونقل عن الساجي قوله: "صدوق سئ الحفظ، ما حدث من كتابه فهو صالح، وما حدث من حفظه فليس بشئ".103

ويؤيده ما ورد عن يزيد بن زريع؛ وقد سئل عن همام؛ فقال: "كتابه صالح، و حفظه لا يسوى شيئاً". وورد من رواية أبي حاتم عن القطان تخطئته في حفظه؛ حيث قال: "وكان يحيى القطان لا يرضى حفظه"، إلا أن ابن المديني روى عن القطان تخطئته سواء من حفظه أو من كتابه؛ حيث قال: "كان يحيى لا يرضى حفظه ولا كتابه، ولا يحدث عنه، وكان عبد الرحمن يحدث عنه".104

رأي أبي بكر البرديجي:

وافق الإمام أبو بكر البرديجى على ما ذهب إليه القطان من تقديم أبان على همام؛ فقال: "همام صدوق يكتب حديثه ولا يحتج به، وأبان العطار أمثل منه"[105].

النموذج الثاني: تفضيل إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي على أبي بكر بن عياش:

روى علي بن المديني عن يحيى بن سعيد قوله: "لو كان أبو بكر بن عياش حاضراً ما سألته عن شيئ. إسرائيل فوق أبي بكر" ، وأضاف ابن المديني: "وكان يحيى بن سعيد إذا ذُكر عنده كلح وجهه".[106]

وبالرغم من تقديم القطان لإسرائيل على أبي بكر بن عياش إلا أن ذلك لا يعد توثيقاً مطلقاً له؛ فقد نقل ابن حجر عن الإمام أحمد؛ في ترجمة إسرائيل؛ قال: "كان يحيى ـ يعني القطان ـ يحمل عليه في حال أبي يحيى القتات. وقال روى عنه مناكير. ما حدث عنه يحيى بشيء".

ورد ابن معين فبرأ إسرائيل من ذلك، وجعل العلة في أبي يحيى القتات. وذلك فيما رواه ابن أبي خيثمة: "قيل ليحيى ـ يعني ابن معين ـ روى عن إبراهيم بن المهاجر ثلاثمائة، وعن

أبي يحيى القتات ثلاثمائة؟ فقال: لم يؤت منه، أُتي منهما جميعاً" ، وعلق ابن حجر قائلاً: "فهذا رد لتضعيف القطان له بذلك".

قلت: وافق الإمام أحمد على تفضيل القطان لإسرائيل على أبي بكر بن عياش؛ وذلك فيما رواه مهنا؛ قال: "سألت أحمد: أبو بكر بن عياش أحب إليك أو إسرائيل؟ قال: إسرائيل. قلت: لم؟ قال: لأن أبا بكر كثير الخطأ جداً. قلت: كان في كتبه خطأ؟ قال: لا، كان إذا حدث من حفظه".[107]

والغريب أن الإمام القطان مع تقديمه لإسرائيل على أبي بكر بن عياش؛ إلا أنه لم يرو عن إسرائيل؛ كما نقله أحمد آنفاً. وقد استغرب الذهبي ذلك؛ فقال: "وكان عبد الرحمن بن مهدي يحدثه عنه، وأما يحيى القطان فكان لا يحدث عنه ولا عن شريك. وقد يروي عمن هو دونهما؛ فإنه روى عن مجالد".[108]

وقد أجاب الترمذي عن هذا الاستشكال؛ بقوله: "وإن كان يحيى بن سعيد القطان قد ترك الرواية عن هؤلاء فلم يترك الرواية عنهم أنه اتهمهم بالكذب، ولكنه تركهم لحال حفظهم. ذُكر عن يحيى بن سعيد أنه كان إذا رأى الرجل يحدث عن حفظه مرة هكذا ومرة هكذا؛ لا يثْبت على رواية واحدة تركه. وقد حدث عن هؤلاء الذين تركهم يحيى بن سعيد القطان: عبد ا بن المبارك، ووكيع بن الجراح، وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم من الأئمة"[109].

قلت: ومذهب القطان أنه يروي عن الراوي وإن لم يرضه. قال ابن معين: "قال يحيى بن سعيد: لو لم أرو إلا عمن أرضى ما رويت إلا عن خمسة"[110]. وقد تتبع الباحث الرواة الذين روى عنه، والذين ترك الرواية عنهم، فوجد أن كثيراً ممن روى عنهم تكلم هو فيهم. والمقام لا يتسع لنقل ذلك وبسطه هنا.

النموذج الثالث: تفضيل جبر بن نَوف البكالي، أبو الوداك على عطية بن سعد العوفي:

نقل البخاري عن يحيى القطان؛ قال: "قال يحيى القطان: أبو الوداك أحب إلى من عطية".[111]

ووافق ابن معين، القطان فيما ذهب إليه من تفضيل جبر بن نوف على عطية؛ فقد روى ابن أبى خيثمة، قال: "سمعت يحيى بن معين يقول: أبو الوداك ثقة. قيل ليحيى: عطية مثل أبى الوداك؟ قال: لا"[112].

قلت: جبر بن نوف أوثق من عطية بن سعد الكوفي؛ فإن جبر بن نوف؛ وثقّه ابن معين، وقال النسائي: "صالح"، وذكره ابن حبان في الثقات[113]. بينما نقل الذهبي إجماع النقاد على

تضـعيف عطـية؛ حيـث قـال: "مجمع على ضعفه"[114]، وقد ضعفه أحمد، وهشيم، وأبو حاتم، والنسائي وغيرهم.[115]

قلـت: عطـية؛ ضعفه أحمد، وهشيم، وأبو حاتم، والجوزجاني، والنسائي، وابن عدي، وابن حبان، والذهبي. وقال ابن معين: "صالح"، وقال أبو زرعة: "لين".[116]

النموذج الرابع: تفضيل حماد بن أبي سليمان على المغيرة بن مقسم الضبي:

ورد فـي رواية الدوري وابن أبي خيثمة عن ابن معين؛ قوله: "سمعت يحيى بن سعيد يقول: حماد أحب إلي من مغيرة - يعني الضبي"[117].

ووافـق ابـن معين - في رواية الدوري - القطان في ذلك؛ حيث قال: "وحماد أيضاً أحـب إلى من مغيرة - يعني حماد بن أبي سليمان"[118]. وخالفه - في رواية أبي حاتم عنه - حيث قال: "ما زال مغيرة أحفظ من حماد"[119]

وخالفه شعبة أيضاً؛ حيث قال: "مغيرة أحفظ من حماد".[120]

قلـت: أمـا حماد بن أبي سليمان؛ فقد وثقه ابن معين، والنسائي، والعجلي، وابن حبان. وضعفه ابن سعد في الحديث، والذهلي، وقال شعبة مرة: "كان لا يحفظ"، وقال مرة أخرى: "كان صـدوق اللسـان"، وقال أبو حاتم: "هو صدوق لا يحتج بحديثه، وهو مستقيم في الفقه، فإذا جاء الآثـار شـوش"، وقـال ابن عدي: "حماد كثير الرواية، له غرائب، وهو متماسك، لا بأس به". وأورده الذهبـي فيمـن تُكلم فيه وهو موثق، وأورده في الميزان؛ واعتذر عن ذلك بقوله: "ولولا ذكـر ابن عدي له في كامله لما أوردته". وأخذ عليه النقاد قوله بالإرجاء، والاختلاط[121]؛ وهو مدلس من الطبقة الثانية[122]، وقال عنه ابن حجر في التقريب: "فقيه، صدوق له أوهام"[123].

وأما المغيرة؛ فقد وثقه ابن معين، والنسائي، وابن سعد، والعجلي، وابن حبان. وضعفه أحمـد في إبراهيم النخعي خاصة؛ وقال: "حديث مغيرة مدخول؛ عامة ما روى عن إبراهيم إنما سمعه من حماد ومن يزيد بن الوليد ، والحارث العكلي، وعبيدة وغيرهم"، وهو مدلس من الطبقة الثالـثة[124] ، وقـال عـنه ابـن حجـر في التقريب: "ثقة متقن؛ إلا أنه كان يدلس ولا سيما عن إبراهيم"[125]

الـنموذج الخامس: تفضيل محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص؛ على سهيل بن أبي صالح ، وعبدالرحمن بن حرملة:

روى ابن المديني عن الإمام يحيى القطان؛ قوله: "ومحمد بن عمرو أعلى من سهيل بن أبي صالح، وهو عندي فوق عبد الرحمن بن حرملة". قال علي: "فقلت ليحيى: ما رأيت من عبد الرحمن بن حرملة؟ قال: لو شئت أن أُلقنه لفعلت. قلت: كان يلقن! قال: نعم".[126]

وبذلك فإن الإمام القطان؛ وثق محمد بن عمرو بالنسبة لغيره، فقدمه على سهيل بن أبي صالح، وعبد الرحمن بن حرملة.

وتقديـم القطـان لمحمد بن عمرو على هذين؛ لا يعد توثيقاً مطلقاً، وإلا فإن القطان لينه قليلاً. وذلك فيما رواه ابن المديني؛ قال: "قلت ليحيى: محمد بن عمرو؛ كيف هو؟ قال: تريد العفو أو تشدد؟ قال: لا؛ بل تشدد. قال: ليس هو ممن تريد، وكان يقول حدثنا أشياخنا أبو سلمة ويحيى بـن عبد الرحمن بن حاطب. قال يحيى: وسألت مالكاً عنه؛ فقال فيه نحو ما قلت لك". وروى أيضـاً إسحاق بن حكيم عن يحيى القطان قال: "محمد بن عمرو رجل صالح ليس بأحفظ الناس للحديث".[127]

ونقـل الإمام أحمد تفضيل القطان لمحمد بن عمرو على سهيل، وخالفه في ذلك؛ فقال: "ومـا صنع شيئاً! الناس؛ سهيل عندهم ليس مثل محمد". وسأل أبو طالب: أحمد بن حميد؛ قال: "قلت: سهيل عندهم أثبت؟ قال: نعم".[128]

واختلفـت الـرواية عن يحيى القطان في المفاضلة بين محمد بن عمرو وعمر بن أبي سلمة الزهري.

ففـي رواية البخاري عن أبي إسحاق: أحمد بن إسحاق الحضرمي؛ أن القطان قدم عمر بن أبي سلمة على محمد بن عمرو؛ حيث "سمع يحيى ابن سعيد القطان يقول: عمر بن أبي سلمة أحب إلى من محمد بن عمرو".[129] وفي رواية ابن أبي خيثمة عن أبيه خلاف ذلك؛ قال: "سألت أبي عنه فقال: صالح إن شاء ا . وكان يحيى بن سعيد يختار محمد بن عمرو عليه".[130]

النموذج السادس: توثيق عمرو بن شعيب؛ بالنظر إلى الراوي عنه؛ إذا كان ثقة:

ورد عن الإمام يحيى بن سعيد القطان توهينه لعمرو بن شعيب بن محمد بن عبد ا بن عمـرو بـن العاص؛ حيث قال عنه: "حديثه عندنا واهي"؛ وذلك من رواية ابن المديني عنه[131]. إلا أن القطـان وثقه واحتج به؛ إذا كان الراوي عنه ثقة؛ حيث قال: " إذا روى عنه الثقات؛ فهو ثقـة يحـتج به"؛ وذلك في رواية صدقة بن الفضل عنه[132]. فكأن الإمام القطان لم يعتمد على الراوي نفسه في الحفظ، بل على من روى عنه ممن ميز حديثه.

والبحث في عمرو بن شعيب، وسماعه من أبيه وجده؛ مبحث طويل ليس هذا موضعه، والأقوال فيه كثيرة جداً. إلا أنني أتناول في هذا الموضع طريقة القطان ومنهجه في توثيق الرجل باعتبار الراوي عنه.

وبالـنظر فـي أقـوال العلمـاء فـي عمرو بن شعيب يجد الباحث أن عدداً من الأئمة المعتبريـن سلكوا مسلكاً مشابهاً لما ذهب إليه القطان من توثيقه باعتبار الراوي عنه. وذلك لأن

عمـرو بن شعيب مع توثيق الجمهور له؛ كما قال ابن حجر[133]، فإن له مناكير أشار إليها بعض النقاد. قال الإمام أحمد: "له أشياء مناكير، وإنما يكتب حديثه؛ يعتبر به، فأما أن يكون حجة فلا"، وقال مرة أخرى: "أنا أكتب حديثه، وربما احتججنا به، وربما أوجس في القلب منه شئ".

فأثبـت الإمـام أحمد وجود مناكير له ؛ فلم يحتج بحديثه إلا بعد اختباره. والراوي عن عمرو بن شعيب إذا كان ثقة؛ فإنه يميز حديثه، ويعرف مناكيره؛ فهو من قبيل الاختبار الذي دعا إليه الإمام أحمد.

وصـرح الإمام أبو زرعة بأن عامة المناكير التي رواها عمرو بن شعيب إنما هي من الـرواة عنه؛ فقد قال: "روى عنه الثقات...، وعامة المناكير تروي عنه؛ إنما هي عن المثنى بن الصـباح وابن لهيعة والضعفاء، وهو ثقة في نفسه". وأكّد ابن عدي ذلك بقوله: "روى عنه أئمة الناس وثقاتهم وجماعة من الضعفاء".

فـإذا كانت الآفة في حديث عمرو بن شعيب من الرواة الضعفاء الذين رووا عنه، فإن من الواجب ترك روايته من هذا الوجه، والأخذ برواية الثقات عنه؛ كما ذهب إليه الإمام القطان.

وقـد أيده في ذلك صراحة؛ إسحاق بن راهويه؛ حيث قال: "إذا كان الراوي عنه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده؛ ثقة، فهو كأيوب عن نافع عن ابن عمر"، فاحتج ابن راهويه بحديثه إذا كان من رواية الثقات عنه.

وأيـده أيضـاً؛ يعقوب بن شيبة؛ حيث قال: "ما رأيت أحداً من أصحابنا ممن ينظر في الحديـث وينتقي الرجال يقول في عمرو بن شعيب شيئاً، وحديثه عندهم صحيح، وهو ثقة ثبت، والأحاديـث التـي أنكـروا من حديثه؛ إنما هي لقوم ضعفاء رووها عنه، وما روى عنه الثقات فصحيح".

وقد علّق ابن حجر على شرط الإمام القطان هذا؛ بقوله: "وأما اشتراط بعضهم أن يكون الراوي عنه ثقة؛ فهذا الشرط معتبر في جميع الرواة؛ لا يختص به عمرو".[134]

قلـت: إذا كان هذا الشرط واجباً في عموم الرواة ـ وإن كانوا ثقات ـ فإنه أوجب في حال من نص العلماء على أن له مناكير، وذلك لا ينقص من حقه شيئاً. وهو ضابط جيد؛ إذا علم أن الرواة الضعفاء أقحموا في حديثه أو زادوا عليه ما ليس منه.

نتائج الدراسة

أولاً: مقارنة أقوال النقاد بأقوال القطان في عموم الرواة:

(أ) مقارنة أقوال ابن معين بأقوال القطان:

1 ـ وافق ابن معين، الإمام القطان في تفضيله أبي الوداك: جبر بن نوف، على عطية العوفي.

2 ـ وخالفه في أبان؛ فقدم همام بن يحيى عليه بخلاف ما ذهب إليه القطان؛ في حين عدهما متقاربين في قتادة خاصة.

3 ـ واختلفت الأقوال عن ابن معين في حماد بن أبي سليمان؛ حيث ورد في رواية الدوري موافقته على تفضيل حماد على المغيرة الضبي، وورد في رواية أبي حاتم عنه مخالفته له؛ وذلك بتقديم المغيرة على حماد.

(ب) مقارنة أقوال الإمام أحمد بأقوال القطان:

1 ـ وافق الإمام أحمد؛ الإمام القطان في تفضيله إسرائيل على أبي بكر بن عياش.

2 ـ خالف الإمام أحمد؛ الإمام القطان في محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي؛ حيث قدم سهيل بن أبي صالح عليه؛ بخلاف ما ذهب إليه القطان.

3 ـ خالف الإمام أحمد في أبان العطار؛ حيث قدم عليه همام؛ ولكن في يحيى بن أبي كثير خاصة.

4 ـ وصفَ الإمام أحمد كلاً من أبان، وهمام؛ بعبارة واحدة (ثبت في كل المشايخ) بما يدل على أنهما متقاربان جداً أو متساويان في العموم.

(ج) مقارنة أقوال أبي حاتم الرازي بأقوال القطان:

1 ـ وافق أبو حاتم؛ الإمام القطان في تقديمه أبان على همام، ولكن في يحيى بن أبي كثير خاصة، وليس في عموم الشيوخ؛ وهو خلاف ما ذهب إليه أحمد؛ كما سبق بيانه.

2 ـ خالف أبو حاتم، الإمام القطان؛ فقدم همام على أبان في قتادة خاصة.

3 ـ توصل أبو حاتم إلى قاعدة متوازنة في المقارنة بين روايات همام وأبان؛ فجعلهما بدرجة متقاربة؛ إذا حدث همام من حفظه، أما إذا حدث من كتابه؛ فهو مقدم على أبان.

(د) مقارنة قول أبي بكر البرديجي بأقوال القطان:

1 ـ وافق أبو بكر البرديجي؛ الإمام القطان في تفضيله أبان على همام.

ثانياً: الفروق بين الرواة:

يـرى الباحث أن الفروق يسيرة جداً بين هؤلاء الرواة الذين فاضل بينهم الإمام القطان؛ وهـم من الأقران المتقاربين في السن والحفظ أيضاً. ويتضح ذلك بالنظر إلى أقوال النقاد فيهم، بحيث يجد الباحث أن أقوال النقاد تتأرجح في التفضيل بينهم. كما إن مراتبهم في الجرح والتعديل مـتقاربة جـداً، وقد أعددتُ جدولاً يشتمل على الرواة الذين فضلهم القطان على غيرهم، والرواة المفضـولين أيضـاً، وأقوال ابن حجر فيهم من التقريب ـ وهي أحكام عامة على الرواة وليست باعتبار المقارنة بين راويين ـ ومن أخرج لهم من أصحاب الكتب الستة أيضاً.

جدول بالرواة الذين فاضلَ الإمام القطان بينهم، مقارناً بأقوال ابن حجر فيهم، ومن أخرج لهم

النموذج	مرتـبة الراوي عند القطان	اسم الراوي	حكم ا بن حجر	من أخرج له
الأول	فاضل	أبان بن يزيد العطار	ثقة له أفراد	خ م د ت س
	مفضول	همام بن يحيى بن دينار	ثقة ربما وهم	ع
الثاني	فاضل	إسرائيل بن يونس	ثقة تكلم فيه بلا حجة	ع
	مفضول	أبو بكر بن عياش	ثقـة لما كبر ساء حفظه، وكتابه صحيح	ع
الثالث	فاضل	جبر بن نوف	صدوق يهم	م د ت س ق
	مفضول	عطية العوفي	صدوق يخطئ كثيراً، وكان شيعياً مدلساً	بخ د ت ق
الرابع	فاضل	حماد بن أبي سليمان	صدوق له أوهام	بخ م 4
	مفضول	المغيرة الضبي	ثقـة متقن إلا أنه كان يدلس ولا سيما عن إبراهيم	ع
الخامس	فاضل	محمـد بـن عمـرو بن علقمة	صدوق له أوهام	ع
	مفضول	سهيل بن أبي صالح	صدوق تغير حفظه بأخرة	ع
	مفضول	عبد الرحمن بن حرملة	صدوق ربما أخطأ	م 4

مـن خلال الجدول المبين فيه الرواة الذين فاضل بينهم القطان، وأحكام ابن حجر عليهم في التقريب، ورواية الشيخين لهما؛ يتضح التالي:

(1) بالنظر إلى أحكام ابن حجر عليهم يتضح أن أكثر هؤلاء الرواة في درجة متقاربة. وهذا الحكم متعلق بالراوي في عامة أحواله، وليس في حال المقارنة بغيره من الرواة، لكن لهذا الأمر دلالته من حيث الاطلاع على مدى الاختلاف أو التقارب بينهم عموماً.

أ ـ ففي النموذج الأول؛ الفاضل: أبان العطار "ثقة له أفراد"، والمفضول: همام بن يحي "ثقة ربما وهم" ، فهما متقاربين في الدرجة.

ب ـ وفي النموذج الثاني؛ الفاضل: إسرائيل "ثقة تُكلم فيه بلا حجة" في نظر ابن حجر، والمفضـول: أبـو بكـر بـن عياش "ثقة، لما كبر ساء حفظه، وكتابه صحيح" فهما متقاربان أيضاً في الدرجة.

ج ـ وفـي الـنموذج الثالث؛ الفاضل: جبر بن نوف "صدوق يهم"، والمفضول: "عطية العوفي "صدوق يخطئ كثيراً..." ، فهما متقاربان أيضاً.

د ـ وكذلـك فـي النموذج الخامس؛ الفاضل محمد بن عمرو بن علقمة "صدوق يهم"، والمفضـول: كـلٌ من سهيل، وعبد الرحمن بن حرملة؛ الأول: "صدوق تغير حفظه بأخـرة"، والثانـي: "صـدوق ربما أخطأ"، فهم جميعاً الفاضل والمفضول في درجة متقاربة أيضاً.

هـ ـ إلا أن هناك فرقاً واضحاً في النموذج الرابع فقط؛ حيث الفاضل حماد بن أبي سليمان "صدوق له أوهام" في نظر ابن حجر، والمفضول: المغيرة الضبي "ثقة متقن، إلا أنه كان يدلس ولا سيما عن إبراهيم"؛ فهذا المفضول أعلى ـ عند ابن حجر ـ من الفاضل.

(2) بالـنظر إلـى روايـة الشيخين عن الراوي الفاضل والمفضول؛ فإن الشيخين رويا عنهما جميعاً في الغالب:

أ ـ فقد روى الشيخان عن أبان، وهمام؛ معاً.

ب ـ وروى الشيخان عن إسرائيل، وأبي بكر بن عياش؛ معاً.

ج ـ ورويـا عن محمد بن عمرو بن علقمة وسهيل؛ معاً، بينما روى مسلم وحده عن ابن حرملة.

د ـ واخـتلفا فـي بعضـهم؛ فقد رويا معاً للمغيرة الضبي ـ وهو مفضول في نظر القطان ـ بينما روى مسلم فقط عن حماد بن أبي سليمان؛ وهو الفاضل عند القطان.

هـ ـ ولم يرو البخاري عن جبر بن نوف ولا عطية العوفي أيضاً؛ بينما روى مسلم عن جبر وحده.

المطلب السادس

مراتب التعديل عند الإمام يحيى القطان

بالـنظر إلى مصطلحات التعديل التي وردت عند الإمام يحيى القطان، واستعمالاته لها، وأحـوال الرواة الذين حكم عليهم؛ يمكن وضع هذا المصطلحات في مراتب للتعديل؛ على النحو التالي:

المرتبة	وصف المرتبة	المصطلحات	الرواة
المرتبة الأولى	التوثيق بصيغة أفعل التفضيل	1. لا يعدله أحد	شعبة بن الحجاج
		2. ما رأيت خيراً منه	خالد بن الحارث الهجيمي
		3. من أثبت الناس	مسعر بن كدام
		4. مـا بالكوفـة ولا البصرة ولا الحجاز أثبت من معاذ	معاذ بن معاذ العنبري
		5. من أثبت شيوخنا	قُرة بن خالد السدوسي
المرتبة الثانية	تكـرار صيغة التوثيق لفظاً أو معنى	1. ثقة ثبت	1. السري بن يحيى الشيباني
			2. عثمان بن الأسود المكي
		2. ثقة حافظ	عامر بن السمط التميمي
		3. ثقة مأمون	أشعث بن عبد الملك الحمراني
المرتبة الثالثة	توثيق الراوي بصفة مفردة	1. كان ثقة	1. جبلة بن سحيم التميمي
			2. ضرار بن مرة الشيباني
		2. وكان عندنا ثقة ممن يصدق ويحفظ	سيف بن سليمان المخزومي
		3. كان ثقة في الحديث	عمر بن ذر الهمداني
		4. ثقة في الحديث	عبد العزيز بن أبي رواد
		5. ثقة	1. زبيد بن الحارث اليامي
			2. عبيد ا بن العيزار
			3. عبد الملك بن أبي بشير
		6. كان ثبتاً	خالد بن رباح الهذلي
المرتبة الرابعة	من قصر عن الثالثة قليلاً في حفظه	1. لا بأس به	إسماعيل بن أبي كريمة
		2. ليس به بأس	1. سعد بن عبيد الطائي
			2. زكريا بن أبي زائدة
		3. لم يكن به بأس	1. جهير بن يزيد العبدي
			2. مسعود بن علي
			3. إسماعيل بن سميع

المرتبة الخامسة	من قصر عن الرابعة قليلاً في الحفظ	كان وسطاً (وذكر قبوله التلقين)	ثابت بن يزيد الأودي
		صالح وسط، وليس ممن يعتمد عليه	يزيد بن كيسان اليشكري
		كان وسطاً، ولم يكن بذاك	1. عبيد ا بن أبي زياد القداح
			2. محل بن محرز الضبي

نتائج البحث

1 ـ مصطلحات الإمام يحيى بن سعيد القطان في التوثيق:

بالنظر في مصطلحات التوثيق التي أطلقها الإمام القطان على الرواة؛ يمكن إجمالها فيما يلي: لا يعدله عندي أحد ـ ما رأيت خيراً منه ـ ما رأيت مثله ـ من أثبت الناس - من أثبت شيوخنا - ثقة ثبت - ثقة حافظ - ثقة مأمون – ثقة – ثبت - لا بأس به - ليس به بأس- وسط - فلان أحب إلي من فلان.

2 ـ مصطلح (لا بأس به) أو (ليس به بأس) استعمله القطان في تعديل الراوي الذي قصر عن درجة الثقة قليلاً. ويدل على ذلك قوله في زكريا بن أبي زائدة: "ليس به بأس، وليس عندي مثل إسماعيل بن أبي خالد" فعدل زكريا بلفظ (ليس به بأس) ولكن جعله دون إسماعيل. وبالنظر في أقوال النقاد في إسماعيل يتبين اتفاق النقاد على توثيقه، وهو أعلى درجة من زكريا كما صرح القطان. وبذلك يتبين مراد القطان من مصطلح (ليس به بأس) حيث يصف به الراوي الذي قصر عن الثقة قليلاً.

ويؤيده أيضاً وصفُ القطان لجهير العبدي، كما سبق بيانه في المطلب الرابع ص (22).

3 ـ مصطلح (وسط) ـ عند القطان ـ دون (لا بأس به)، وهو أعلى من الضعيف

فإن استعمال الإمام القطان لمصطلح (وسط) في الراوي يدل على أنه لم يبلغ درجة الثقة عنده، إلا أنه لا ينزل إلى درجة الضعيف. والعبارة موافقة لظاهر المعنى في اللغة؛ حيث تفيد توسطه في الحفظ بين الحافظ وغير الحافظ.

ويرى الباحث أن درجة التوسط في الحفظ لهؤلاء الرواة ـ بالنظر إلى أقوال النقاد فيهم ـ تنزع مرة نحو من قال فيهم القطان: (لا بأس به)؛ كما في محل بن محرز، ويزيد اليشكري، وعبيد ا القداح. وتنزع مرة أخرى نحو درجة أخرى مستقلة؛ أقل ممن قال فيهم (لا بأس به)؛ مثل ثابت الأودي، ولكن لا تصل إلى درجة التضعيف.

وبالـنظر إلى عبارات القطان فيمن قال فيهم (لا بأس به)، ومن قال فيهم (كان وسطاً) وما تبعها من تعليق القطان يميل الباحث إلى اعتبارها مرتبة مستقلة دون مرتبة (لا بأس به)؛ بل دونها. ويؤيد هذا ما ورد من قول القطان في ثابت بن يزيد الأودي في جوابه على سؤال ابن المديني: (وسط)؛ وفصل القطان ببيان أنه يقبل التلقين؛ فلم يعد إليه بعد.

ويؤيد هذا أيضاً أن ابن حجر خَلُص في الحكم على هؤلاء الرواة بقول (لا بأس به) في واحـد مـنهم فقـط، بينما نزل بالثلاثة الآخرين عن هذه المرتبة؛ فقال في أحدهم: ضعيف، والثاني: ليس بالقوي، والثالث: صدوق يخطيء.

4 ـ **مراتـب التوثـيق عـند القطان:** بالنظر في مصطلحات الإمام القطان في التوثيق؛ يمكن وضعها في خمس مراتب؛ هي:

أ ـ التوثـيق بصيغة أفعل التفضيل أو ما يشبهها؛ وذلك كقوله: لا يعدله عندي أحد ـ ما رأيت خيراً منه ـ ما رأيت مثله ـ من أثبت الناس .

ب ـ تكرار صفة التوثيق لفظاً أو معنى؛ كقوله: ثقة ثبت ـ ثقة حافظ ـ ثقة مأمون.

ج ـ توثيق الراوي بصفة مفردة؛ كقوله: ثقة ـ ثبت.

د ـ من قصر عن درجة الثقة قليلاً؛ وإليه يشير القطان بلفظ: لا بأس به أو ليس به بأس.

هـ ـ من قصر عن الدرجة السابقة قليلاً؛ وإليه يشير القطان بلفظ: وسط.

5 ـ **توثـيق الإمـام القطان أحياناً يكون مفسراً؛** كما ورد في توثيقه لخالد بن الحارث الهجيمي ومعـاذ بـن معـاذ؛ حيث قال: (ما بالكوفة ولا بالبصرة مثل معاذ، ولا أبالي إذا تابعني من خالفنـي، وكنت أذهب أنا وخالد ومعاذ إلى ابن عون فيقعد خالد ومعاذ، وأرجع أنا إلى البيت فأكتبها)[135] وهذه شهادة من القطان على شدة حفظهما؛ حيث كانا يعتمدان على حفظهما؛ بينما كان هو يعود إلى البيت للكتابة خشية النسيان.

وروى ابـن المدينـي قال: "ذكرتُ ليحيى بن سعيد أصحاب شعبة؛ فقال: كان عامتهم يملـيها علـيهم رجل؛ إلا خالد ومعاذ فإنا كنا إذا قمنا من عند شعبة جلس خالد ناحية ومعاذ ناحـية فكتـب كل واحد بحفظه"[136]، وهذه شهادة أخرى من القطان تدل على شدة حفظ خالد ومعـاذ؛ حيث كانا يستغنيان بحفظهما ـ دون سائر التلاميذ ـ عن الكتابة من وراء الرجل الذي كان يملي عليهم أحاديث شعبة.

6 ـ **عـناية القطـان باختبار حفظ الراوي،** ورجوعه عن توثيقه أو تركه حال قبوله التلقين؛ فقد روى علـي بـن المديني قال: "سمعت يحيى وسئل عن ثابت بن يزيد الأودي؛ فقلت ليحيى: كـيف كان؟ قال: وسط، ثم قال: إنما أتيته مرة فأملى علي، ثم لم أعد إليه، ثم قال يحيى: إذا

كان الشيخ إذا لقنته قبل؛ فذاك بلاء، وإذا ثبت على شئ واحد فلا بأس"[137]. اختبره القطان ثم تركه لقبوله التلقين.

7 ـ **اختلاف عبارات الإمام القطان ـ أحياناً ـ في توثيق الراوي الواحد؛** كما ورد من توثيقه لعامر بن السمط التميمي؛ حيث قال فيه مرة: (ثقة حافظ)، وقال مرة: (ثقة ثبت)، وقال مرة: (كان ثقة).

وكما ورد من توثيقه للسري بن يحيى؛ حيث قال فيه مرة: (كان ثقة)، وقال مرة أخرى: (ثبت ثقة).

وهذا الاختلاف نسبي لا يخرج عن حيز التوثيق، ولعل تعدد عبارات القطان بسبب تعدد مرات السؤال عن الراوي؛ فأجاب في كل مرة بجواب بحسب ما انقدح في ذهنه وتيسر على لسانه من العبارات الدالة على التوثيق.

وكما ورد من تعدد عبارات القطان في توثيق أشعث بن عبد الملك؛ حيث قال عنه مرة: (ثقـة مأمون)، وقال مرة أخرى: (ما رأيت في أصحاب الحسن أثبت من أشعث، وما أكثرت عنه، ولكنه كان ثبتاً)، وقال مرة: (لم أدرك أحداً من أصحابنا أثبت عندي من أشعث بن عبد الملك...) كما سبق بيانه في صفحة (12).

8 ـ **الإمام يحيى بن سعيد القطان بين الاعتدال والتشدد في الحكم على الرواة:**

بالنظر في أحكام الإمام يحيى القطان على الرواة ومقارنتها بأحكام غيره من النقاد؛ يتبين أن أحكامـه في الرواة الذين صرح بتوثيقهم جاءت موافقة لأحكام غيره من النقاد؛ بل اتفق النقاد غالباً علىتوثيقهم.

أما أحكام القطان في الرواة الذين نزل بهم عن درجة الثقة؛ وهم من قال فيهم (وسط) أو (لا بـأس به) جاءت في الحد الأدنى من أحكام غيره من النقاد؛ بل حكم عليهم أكثر النقاد بحكمٍ أعلى من حكمه؛ مما يدل على تشدده فيهم. وبيان ذلك على النحو التالي:

أولاً: إجمـاع الـنقاد ـ فـي الغالب ـ على توثيق الرواة الذين صرح الإمام يحيى القطان بتوثيقهم: ويدل عليه ما يلي:

أ ـ جمـيع الـرواة الذين وصفهم القطان بصيغة أفعل التفضيل أو ما في معناها؛ اتفق النقاد على توثيقهم؛ ووافقه بعضهم على معنى لفظه فيهم.

ب ـ الرواة الذين وصفهم القطان بصيغة التوثيق مكررة؛ اتفق النقاد على توثيقهم، ولم يضعف أحد منهم سوى السري بن يحيى؛ ضعفه الأزدي، إلا أن الذهبي وابن حجر ردا عليه تضعيفه؛ كما سبق بيانه في صفحة (9).

ج ـ الرواة الذين أطلق القطان توثيقهم بصفة مفردة؛ اتفق النقاد على توثيق ستة منهم. والـثلاثة الآخرون وافقه أكثر النقاد على توثيقهم؛ وهم: ابن أبي رواد، وخالد بن رباح، وعمر بن ذر.

كما إن ابن حجر حكم على سبعة منهم؛ فوافقه على توثيق ستة؛ وجعل ثلاثة من هؤلاء في المرتـبة الثانية عنده ـ أي من وثق مدحه بصيغة أفعل التفضيل أو تكررفيه وصف التوثيق ـ وقال في السابع: ابن أبي رواد؛ قال عنه: "صدوق عابد، ربما وهم".

ثانياً: تشدد القطان في الرواة الذين نزلَ بهم عن درجة الثقة: ويتضح ذلك مما يلي:ـ

أ ـ الـرواة الذين وصفهم القطان بقوله (لا بأس به)؛ وثقهم أكثر النقاد؛ مما يدل على تشدده في الحكم عليهم. ومثال ذلك:

* إسـماعيل الحنفـي: وثقـه ابن معين،وأحمد، وأبو داود، وابن شاهين، والعجلي، وابن حبان، وابن نمير، وأبو علي الحافظ، والذهبي.

* جهـير العبدي: وثقه ابن معين، وأحمد، وابن شاهين، وابن حبان. وقال أبو زرعة وأبو حاتم: "لا بأس به" ، ولم يجرحه أحد.

* زكـريا بن أبي زائدة: وثقه أحمد، وابن سعد، والنسائي، وأبو داود، ويعقوب بن سفيان، والبزار، وابن شاهين، وابن حبان، والذهبي، وابن حجر.

* سـعيد الطائـي: وثَقه ابن معين، وأحمد، وابن شاهين، والعجلي، وابن نمير، والذهبي، وابن حجر.

ب ـ الرواة الذين قال فيهم القطان: (وسط) ـ وهم أربعة ـ جاءت أقوال النقاد في اثنين منهم ـ وهما: ثابت الأودي، وعبيد ا القداح ـ موافقة في معناها لحكم القطان عليهما.

بيـنما أقوال النقاد في محل بن محرز ترقى به إلى درجة أعلى من قول القطان فيه (وسط) بحيـث يصـل إلى درجة الصدوق. وأقوالهم في الرابع: يزيد اليشكري ترتقي به إلى درجة تحتمل أن يكون ثقة أو صدوقاً في الحد الأدنى؛ فقد وثقه أحمد، وابن معين، والنسائي، وابن شاهين، والدار قطني.

قلـت: مـا أرشـدت إليه هذه الدراسة من تشدد القطان في الحكم على بعض الرواة؛ متفقٌ تقريـباً مـع ما قرره الذهبي من استقرائه لأحكام القطان؛ حيث وصفه بأنه: "متعنتٌ جداً في

الـرجال"[138]؛ لكـن الأمر في نظر الباحث لا يصل إلى حد التعنت، كما إن النتيجة في هذا الأمر لا تكون كاملة إلا بدراسة منهجه في الجرح أيضاً.

9 ـ **يـرى الباحث أن الإمام أحمد هو أكثر النقاد المتقدمين موافقةً ليحيى القطان في أحكامه على الرواة؛** فقد وافق القطان على نحو لفظه وحكمه في عددٍ منهم: ومثال ذلك: ـ

* وثقَ القطان؛ شعبةَ بقوله: "ليس أحد أحب إلي من شعبة؛ لا يعدله عندي أحد"، ووافقه أحمد على نحو حكمه ولفظه فيه؛ حيث قال: "لم يكن في زمن شعبة مثله في الحديث ولا أحسن حديثاً منه، قُسِم له من هذا حظٌّ"، وقال أيضاً: "كان شعبة أمةً وحده في هذا الشأن".
* وثـقَ القطان خالد الهجيمي بقوله: "ما رأيت خيراً منه ومن سفيان"، وكذا كان توثيق أحمد له ؛ حيث قال: "إليه المنتهى في البصرة".
* ووثـقَ القطـان؛ معاذَ بن معاذ بقوله: "ما بالكوفة ولا البصرة أثبت من معاذ"، وكذا حكم علـيه أحمد؛ حيث قال: "معاذ بن معاذ؛ إليه المنتهى في التثبت بالبصرة"، وقال: "قُرةُ عينٍ في الحديث".
* ووثقَ القطان؛ السري بن يحيى بقوله: "ثقة ثبت"، وكذا وثقه أحمد فكرر فيه صيغة التوثيق لفظاً: "ثقة ثقة".
* ووافق الإمام أحمد على توثيق القطان ـ بالصفة المفردة ـ لكلٍ من: جبلة ، وضرار بن مرة، وسيف بن سليمان، وعبد الملك بن أبي بشير.

بل إن الإمام أحمد وافقَ القطان في تعليقه على إسماعيل الحنفي؛ حيث قال القطان: "إنما تـركه زائدة لأنه كان صفرياً، فأما الحديث فلم يكن به بأس"، وعلق أحمد بنحوه؛ فقال: "ثقة، تركه زائدة لمذهبه".

إلا أن الباحث لاحظ أن الإمام يحيى القطان كان متشدداً في حق بعض الرواة؛ قياساً مع حكـم الإمام أحمد عليهم؛ فقد وثقَ الإمام أحمد خمسةً من الرواة الذين وصفهم القطان بقوله: "لا بأس به"؛ وعددهم ستة، ووثّق أيضاً اثنين من الرواة الذين قال فيهم القطان: "كان وسطاً".

10 ـ **أخـرج الشـيخان لجميع من ذكره القطان** بصيغة التفضيل وما في معناها، وأخرجا لمن كـرر فـيه صـيغة التوثيق، وأخرجا ـ معاً أو أحدهما ـ لمن ذُكر بصفة التوثيق مفردة، وأخرجا أيضاً ـ معاً أو أحدهما ـ لمن قال فيه القطان: (لا بأس به)، وأخرج مسلم وحده لراوٍ قال عنه القطان: (وسط).

11 ـ **الـرواة الذيـن حكم عليهم القطان من بلده ومن الكوفة ومكة أيضاً؛** وعدد أهل بلده أحد عشر راوياً، وأهل الكوفة ثلاثة عشر، وأهل مكة ثلاثة.

12 ـ **روى الإمـام يحـيى القطان عن الرواة ـ الذين حكم عليهم ـ** من مختلف المراتب، فقد روى عن الرواة الذين صرح بتوثيقهم، وكذلك الرواة الذين أطلق عليهم عبارة (لا بأس به)، ولفـظ (وسط). وبذلك يتضح أن نزول القطان بالراوي عن درجة الثقة لم يمنعه من الرواية عنه.

13 ـ **يقْبلُ الإمام يحيى القطان رواية المبتدع، ولا يرى فيها سبباً لترك حديثه:**

* سواء كانت بدعة التشيع: كما ورد من قوله في ا بن أبي كريمة: (لا بأس به، ما سمعت أحداً يذكره إلا بخير، وما تركه أحد).

* أو بدعة الإرجاء: كما ورد من قوله في عبد العزيز بن أبي رواد: (ثقة في الحديث، ليس ينبغي أن يترك حديثه لرأي أخطأ فيه).

* أو بدعـة الخوارج: كما ورد من قوله في إسماعيل الحنفي: (إنما تركه زائدة لأنه كان صفرياً، فأما الحديث فلم يكن به بأس).

* أو بدعـة القدرية: كما ورد من قوله في خالد بن رباح: (كان ثبتاً صاحب عربية فأفسدوه بـالقدر)، وكمـا ورد من قوله أيضاً في سيف ابن سليمان: (وكان عندنا ثقة ممن يصدق ويحفظ).

بل إن كلام الإمام القطان يفيد قبول رواية المبتدع ولو كان رأساً في البدعة؛ فقد قال في عمـر بـن ذر الهمداني: (كان ثقة في الحديث، ليس ينبغي أن يترك حديثه لرأي أخطأ فيه)، وهو رأس في الإرجاء؛ كما وصفه الذهبي في المغني[139]. وقد أورد ابن حجر عن أبي داود أنه كان رأساً في الأرجاء، وأضاف: "وعن يحيى بن سعيد القطان ما يدل على أنه كان رأساً في الإرجاء"[140].

وورد تصـريح الإمـام القطـان بقبول رواية من كان رأساً في البدعة؛ فقد روى ابن المدينـي؛ قـال: "قلت ليحيى القطان؛ إن عبدالرحمن قال أنا أترك من أهل الحديث كل رأس بدعة؟ فضحك يحيى؛ وقال: كيف تصنع بقتادة؟! كيف تصنع بعمر بن ذر؟! كيف تصنع بابن أبـي رواد؟! وعد يحيى قوماً أمسكتُ عن ذِكرهم، ثم قال يحيى: إن ترك هذا الضرب ترك حديثاً كثيراً"

قلـت: روى البخاري حديث عمر بن ذر في الصحيح مع أنه رأس في الإرجاء، وروى الشيخان عن قتادة معه أنه رمي بالقدر، وذكر الذهبي أنه مع ذلك احتجا به[141]. وكذلك روى الشيخان عن سيف بن سليمان المكي مع أنه رمي بالقدر.

وأبـان بن تغلب الكوفي شيعي غالٍ؛ إلا أن أحمد بن حنبل وثقه، وابن معين، وأبو حاتم وغـيرهم، وقـال الذهبي: "شيعي جلد لكنه صدوق" وعلّق بقوله: "فلنا صدقه وعليه بدعته" ، وتسـاءل الذهبـي؛ فقال: "فلقائل أن يقول كيف ساغ توثيق مبتدع وحد الثقة العدالة والإتقان؛ فكـيف يكون عدلاً من هو صاحب بدعة؟!" وأجاب بقوله: "وجوابه أن البدعة على ضربين: فـبدعة صغرى كغلو التشيع أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرف؛ فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مـع الدين والورع والصدق، فلو رد حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية وهذه مفسدة بيـنة. ثم بدعة كبرى كالرفض الكامل والغلو فيه والحطّ على أبي بكر وعمر رضي ا عنهما والدعاء إلى ذلك؛ فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة".[142]

14 ـ **يوثـق الإمام القطان أحياناً بعض الرواة توثيقاً نسبياً؛** أي بالنسبة لراوٍ آخر؛ كقوله: "أبو الوداك أحب إلي من عطية"، وقوله: "محمد بن عمرو أحب إلي من ابن أبي حرملة".

وغالـب هؤلاء الرواة من الأقران في السن والحفظ؛ ومراتبهم في التوثيق متقاربة جداً، وأقـوال الـنقاد فـيهم متأرجحة؛ إذ لا توجد بينهم فروق كبيرة. وقد اختلفت أقوال النقاد في المفاضلة بين هؤلاء الرواة؛ إذ وافقه بعضهم وخالفه آخرون.

المراجع

[1] التمهيد لمـا فـي الموطـأ من المعاني والأسانيد 67/1. للحافظ يوسف بن عبد ا بن عبد البر الأندلسي ت 463هـ. تحقيق الأستاذ/ مصطفى العلوي. ومحمد عبد الكبير البكري. ط. 1967 .

[2] الكفايـة فـي علـم الـراوية 159/1 . للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ت463هـ. المكتبة العلمية.

[3] انظـر/ المـتكلمون في الرجال. للحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوي ت902هـ. تحقيق/ الشيخ عبد الفتاح أبوغدة. مكتبة المطبوعات الإسلامية ـ حلب. الطبعة الثالثة ـ بيروت ـ 1980.

[4] انظـر/ ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل. للحافظ محمد بن أحمد الذهبي ت748هـ. تحقيق/ الشـيخ عـبد الفـتاح أبوغدة. مكتبة المطبوعات الإسلامية ـ حلب. الطبعة الثالثة ـ بيروت ـ 1980.

[5] نقلاً عن الموقظة للذهبي في هامش الرفع التكميل في الجرح والتعديل للشيخ/ محمد عبد الحي اللكنوي (1304هـ ـ). تحقـيق الشـيخ/ عـبد الفتاح أبو غدة (ص 130 ـ الهامش). مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب. الثالثة 1978م.

[6] الـتاريخ الكبير 276/8. للإمام الحافظ أبي عبد ا إسماعيل بن إبراهيم البخاري ت 256هـ. دار الفكر. عن طبعة مجلس دائرة المعارف النظامية ـ حيدر آباد ـ الهند. وسير أعلام النبلاء 187/9 . للحـافظ محمد بن أحمد الذهبي ت748هـ. تحقيق/ شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة ـ بيروت. الطـبعة الأولى 1988م. وتهذيب التهذيب 219/11. للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت 852هـ. دار الفكر.

[7] تهذيب التهذيب 219/11.

[8] سير أعلام ا لنبلاء 180/9. والتهذيب 217/11.

[9] السير 177/9.

[10] /أ + ب: انظر هذين القولين في: التهذيب 218/11 ـ 219.

[11] أنظر هذه الأقوال في التاريخ الكبير 276/8. والجرح والتعديل 150/9. للحافظ عبد الرحمن بن أبي حـاتم الـرازي ت327هـ ـ. دار الكتـب العلمية ـ الطبعة الأولى عن طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانـية ـ حيدر آباد ـ الهند. والثقات 611/7 للحافظ محمد بن حبان التميمي ت354هـ. الطبعة الأولـى 1981. طـبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد ـ الهند. وتاريخ بغداد 14/ 135. والسـير 175/9. والتهذيـب 216/11. وتقريب التهذيب (ترجمة 7557) للحافظ أحمد بن حجر العسقلاني ت 852هـ، تحقيق: محمد عوامة، طباعة دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، الثانية 1988م.

[12] التهذيب 345/4.

[13] الإرشـاد فـي معـرفة علمـاء الحديث 237/1. للحافظ/ الخليل بن عبد ا الخليلي (ت 446هـ). دراسة وتحقيق/ د. محمد سعيد إدريس. مكتبة الرشد ـ الرياض. الأولى 1989م.

[14] المصدر السابق 158/1.

[15] التهذيب 345/4.

[16] ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل 166 ـ 167.

[17] المتكلمون في الرجال 90.

[18] السير 183/9.

[19] السير 183/9.

[20] مـيزان الاعتدال في نقد الرجال171/2 للحافظ محمد بن أحمد الذهبي ت748هـ. تحقيق: علي محمد البجاوي. دار المعرفة.

[21] الميزان 255/2.

[22] التاريخ الكبير 92/4.

[23] أنظر/ تاريخ بغداد 264/9، وتهذيب التهذيب 345/4.

[24] التهذيب 302/4.

[25] تهذيب التهذيب 82/3.

[26] انظر/ الطبقات الكبرى291/7، للإمام محمد بن سعد ت230هـ، دار الفكر 1985. والجرح والتعديل 325/3. ومشـاهير علماء الأمصار 161، للحافظ محمد بن حبان ت354هـ، صححه م. فلايشهمر، الناشـر: مكتـبة التوعية الإسلامية ـ مصر. وتاريخ أسماء الثقات 116 للحافظ عمر بن أحمد بن شـاهين ت385هـ، تحقيق/ د. عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية ـ لبنان. الطبعة الأولى 1986. وسير أعلام النبلاء 127/9. وتهذيب التهذيب 82/3. والتقريب (ترجمة 1619).

[27] الجرح والتعديل 325/3.

[28] تهذيب التهذيب 82/3.

[29] التاريخ الكبير 13/8.

[30] أنظـر هذه الأقوال في / تاريخ عثمان الدارمي عن ابن معين 185. تحقيق/ فضيلة شيخي وأستاذي الدكـتور/ أحمـد محمد نور سيف. دار المأمون للتراث ـ دمشق. من منشورات جامعة أم القرى بمكـة (فـرع جامعة الملك عبد العزيز سابقاً). والتاريخ الكبير 13/8. والجرح والتعديل 368/8. ومشـاهير علماء الأمصار 169. والثقات لابن حبان 508/7 . وتاريخ الثقات 426 . للحافظ أحمـد بـن عبد ا العجلي ت261هـ. ترتيب الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي ت807 هـ. تحقـيق/ د. عـبد المعطي قلعجي. دار الباز للنشر والتوزيع ـ مكة. طبعة دار الكتب العلمـية ـ بيروت. الأولى 1984. والثقات لابن شاهين 301. وسير أعلام النبلاء 163/7 ـ 173. وتهذيب التهذيب 113/10 ـ 115. والتقريب (ترجمة 6605).

[31] التاريخ الكبير 365/7.

[32] الجرح والتعديل 248/8.

[33] الجرح والتعديل 248/8.

[34] انظـر/ تـاريخ عـثمان الدارمـي عن ابن معين 65. 183. 215. والتاريخ الكبير 365/7. والجـرح والـتعديل 248/8. ومشـاهير علمـاء الأمصار 160. والثقات لابن حبان 482/7. وتاريخ بغداد 132/13. والسير 55/9. وتهذيب التهذيب 194/10. والتقريب (ترجمة 6740).

[35] التاريخ الكبير 183/7.

[36] انظـر/ مـن كـلام أبي زكريا: يحيى بن معين. رواية أبي خالد الدقاق (ص 49). تحقيق شيخي وأستاذي الدكتور/ أحمد محمد نور سيف. دار المأمون للتراث ـ دمشق. من منشورات جامعة أم القرى بمكة (فرع جامعة الملك عبد العزيز سابقاً). والتاريخ الكبير 183/7. والجرح والتعديل 7/ 130. ومشـاهير علمـاء الأمصار 156/1. والثقات لابن حبان 190/1. والسير 95/7. و والثقات لابن شاهين 270. وتهذيب التهذيب 371/8. والتقريب (ترجمة 5540).

[37] علـل الـترمذي للقاضـي أبـي طالب 41. تحقيق/ صبحي السامرائي. مكتبة النهضة العربية ـ بيروت. الطبعة الأولى.

[38] تهذيب التهذيب 345/4.

[39] التاريخ الكبير 92/4.

[40] تهذيب التهذيب 10/ 176.

[41] الثقات لابن شاهين 152.

[42] تهذيب التهذيب 400/3.

[43] التاريخ الكبير 175/4.

[44] انظـر/الـتاريخ الكبـير175/4. والجرح والتعديل283/4. والثقات لابن شاهين 152. والكاشف في معـرفة من له رواية في الكتب الستة276/1، للحافظ محمد بن أحمد الذهبي ت673هـ. دار الكتب العلمية ـ بيروت، الأولى1983. والتهذيب 460/3.

[45] التاريخ الكبير 213/6.

[46] الجرح والتعديل 144/6.

[47] الـثقات للعجلـي 326 و الجـرح والتعديل 144/6. والثقات لابن حبان 127/2. ومشاهير علماء الأمصـار 146. والثقات لابن شاهين 204. و. والسير 339/6. والتهذيب 98/7. والتقريب (ترجمة 4451).

[48] التاريخ الكبير 458/6.

[49] انظر/ الجرح والتعديل 321/6. والثقات لابن حبان 251/7. والتهذيب57/5. والتقريب (ترجمة 3091).

[50] الجرح والتعديل 275/2.

[51] الثقات لابن شاهين 64.

[52] الجرح والتعديل 275/2.

[53] الميزان 268/1.

[54] انظـر/ الطبقات لابن سعد 276/7. وتاريخ ابن معين . رواية الدوري81/4. تحقيق شيخي وأستاذي الدكـتور/ أحمد محمد نور سيف. دار المأمون للتراث ـ دمشق. من منشورات جامعة أم القرى بمكـة (فرع جامعة الملك عبدالعزيز سابقاً) والتاريخ الكبير 431/1. والجرح والتعديل 275/2 . والـثقات لابن حبان 62/2 . والكامل في ضعفاء الرجال 370/1. للحافظ عبد ا بن عدي ت365 هـ ـ. دار الفكـر ـ الطبعة الثالثة ـ 1988. والثقات لابن شاهين 64 . والميزان 266/1. والتهذيب 357/1. والتقريب (ترجمة 531).

[55] انظر/ التاريخ الكبير 154/6. والثقات للعجلي 356. والجرح والتعديل 107/6. والثقات لابن شاهين 199. والـثقات لابن حبان 168/7. والمغني في الضعفاء 466/2. للحافظ محمد بن أحمد الذهبي ت748هـ ـ. تحقيق الأستاذ الدكتور/ نور الدين عتر. والميزان 232/5. طبعة دار الكتب العلمية ـ بـيروت. والكاشف 60/2. والسير385/6. وذكر أسماء من تُكُلم فيه وهو موثق 143. وهدي الساري 430. والتقريب (ترجمة 4893).

[56] انظر/ التاريخ الكبير 394/5. الجرح والتعديل 330/5. والثقات لابن حبان 148/7. والثقات لابن شاهين237.

[57] انظر/ التاريخ الكبير 219/2. والثقات للعجلي 94. والجرح والتعديل 508/2. والثقات لابن حبان 1 /265. والثقات لابن شاهين85. . والكاشف 289/1. والسير 315/5. وتهذيب التهذيب 53/2. والتقريب (ترجمة 897).

[58] انظـر/ الـتاريخ الكبير 339/4. والثقات للعجلي 232. والجرح والتعديل 465/4. والثقات لابن شـاهين 178. والثقات لابن حبان 484/6. سؤالات البرقاني للدار قطني 38/1. والكاشف 1/ 509. والمغني في الضعفاء 789/2. والتهذيب 400/4. والتقريب (ترجمة 2983).

[59] انظر/ التاريخ الكبير 22/6. والثقات للعجلي 231. والضعفاء الكبير 6/2، للحافظ محمد ابن عمرو العقيلـي ت322هـ ـ، تحقيق/ د. عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى 1984. والكامل لابن عدي 291/5. والميزان 364/4. والكاشف 655/1. وتهذيب التهذيب 301/6. والتقريب (ترجمة 4096).

[60] انظر/ التاريخ الكبير450/3. والثقات للعجلي163 والجرح والتعديل623/3. . والثقات لابن حبان 6/ 341. والسير 296/5. والمغني في الضعفاء 236/1. والكاشف 401/1. وتهذيب التهذيب 3/ 268. و التقريب (ترجمة 1989).

[61] تعجيل المنفعة 112.

[62] الجرح والتعديل 107/6.

[63] تهذيب التهذيب 445/7.

[64] التقريب (ترجمة 4096).

[65] تهذيب التهذيب 219/11.

[66] التاريخ الكبير 423/7. والجرح والتعدل 283/8. والثقات لابن شاهين 309.

[67] الـتاريخ الكبير 497/4. والثقات للعجلي 187. والجرح والتعديل 4/ 46. والثقات لابن حبان 6/ 366. والـثقات لابـن شـاهين 146. والكاشف 441/1. والتهذيب 62/4. والتقريب (ترجمة 2361).

[68] التاريخ الكبير 421/3. والثقات للعجلي 165. والجرح والتعديل 593/3. ومشاهير علماء الأمصار 170. والثقات لابن حبان 334/6. والثقات لابن شاهين 138. والكاشف 405/1. والميزان 2/ 72. وذكر من تكلم فيه وهو موثق 80. والتهذيب 329/3. والتقريب (ترجمة 2022).

[69] التاريخ الكبير255/2. والجرح والتعديل547/2. والثقات لابن حبان158/6. والثقات لابن شاهين 90 . وتعجيل المنفعة 75.

[70] الـتاريخ الكبير 356/1. والثقات لابن شاهين 50. والميزان 233/1. وذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق 46. والتهذيب 305/1. والتقريب (ترجمة 452).

[71] الـثقات للعجلـي 66. والضعفاء للعقيلي87/1. والجرح والتعديل184/2. والكامل لابن عدي277/1. والـثقات لابن شاهين 50. وميزان الاعتدال 236/1. وذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق 46. والتهذيب 313/1. والتقريب (ترجمة 463).

[72] قـال ابن حجر في التهذيب 305/1 : "وهو رأس فرقة طوائف الخوارج من الصفرية. وهو موافق لهـم في وجوب الخروج على أئمة الجور. وكل من لا يعتقد معتقدهم عندهم كافر. لكن خالفهم بأنه يقول إن صاحب الكبيرة لا يكفر إلا إذا رفع إلى الإمام . فأقيم عليه الحد. فإنه حينئذ يحكم بكفره".

[73] انظر/ تهذيب التهذيب 1/ 291.

[74] التقريب (ترجمة 438).

[75] تهذيب التهذيب 65/2.

[76] التقريب (ترجمة 1592).

[77] تعجيل المنفعة 75.

[78] تهذيب التهذيب 314/1.

[79] انظـر/ الـتاريخ الكبير 20/8. والضعفاء الصغير457، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري256هـ؛ ضـمن كـتاب المجمـع في الضعفاء والمتروكين؛ تحقيق الشيخ/ عبد العزيز السيروان، دار القلم ـ بيروت، الطبعة الأولى 1985. والضعفاء والمتروكين 148، للإمام أحمد بن شعيب النسائي ت303 هـ، ضمن كتاب المجمع في الضعفاء والمتروكين؛ تحقيق الشيخ/ عبد العزيز السيروان، دار القلم ـ بـيروت، الطـبعة الأولـى 1985. والكامل327/4. والضعفاء للعقيلي 118/3. والثقات لابن شاهين 238. والثقات لابن حبان 110/2. والميزان 8/3. والتهذيب 14/7. والتقريب (ترجمة 4292).

[80] انظـر/ الـتاريخ الكبير 172/2. والضعفاء والمتروكين للنسائي 71. . والضعفاء للعقيلي 174/1 والجـرح والـتعديل 459/2. والـثقات لابـن حـبان 123/6. والمغني في الضعفاء 121/1. والميزان368/1. والتهذيب . والتهذيب 18/2. والتقريب (ترجمة 835).

[81] انظر/ التاريخ الكبير 354/8. والضعفاء للعقيلي 389/4. والجرح 285/9. والكامل لابن عدي 7/ 283. والثقات لابن حبان 628/7. والثقات لابن شاهين 349. وذكر من تكلم فيه وهو موثق 201. والمـيزان 201. والكاشـف 389/2. والمغني للذهبي 753/2. والتهذيب 356/11. والتقريب (ترجمة 7767).

[82] انظـر/ الـتاريخ الكبير 382/5. والضعفاء للبخاري 491. والضعفاء للعقيلي 4/ 252. والجرح والـتعديل 413/8. والكامل لابن عدي 443/6. والثقات لابن شاهين313. والتهذيب 60/10. والتقريب (ترجمة 6508).

[83] تهذيب التهذيب 18/2.

[84] انظر/ ميزان الاعتدال 368/1. وتهذيب التهذيب 18/2.

[85] تقريب التهذيب (ترجمة 834).

[86] تهذيب التهذيب 98/7.

[87] تقريب التهذيب (ترجمة 4451).

[88] تهذيب التهذيب 258/4.

[89] تقريب التهذيب (ترجمة 2722).

[90] التهذيب 101/1.

[91] التهذيب 102/1.

[92]الميزان 16/1.

[93] الجرح والتعديل 299/2.

[94] التهذيب 69/11.

[95] الميزان 92/7، طبعة دار الكتب العلمية ـ بيروت، بتحقيق الشيخ/ علي محمد معوض.

[96] تاريخ الدارمي عن ابن معين ص 49.

[97] الجرح والتعديل 299/2. والتهذيب 101/1.

[98] انظر هذا القول وسابقه في التهذيب 69/11.

[99] التهذيب 68/11.

[100] التهذيب 68/11. و 102/1.

[101] التهذيب 69/11.

[102] التهذيب 70/11.

[103] أنظر الأقوال السابقة في التهذيب 70/11.

[104] أنظـر الأقوال السابقة في الميزان 92/7 ـ 93، طبعة دار الكتب العلمية ـ بيروت، تحقيق الشيخ/ علي محمد معوض.

[105] التهذيب 70/11.

[106] التهذيب 37/12.

[107] انظر الأقوال السابقة في التهذيب 262/1 ـ 263. و 36/12 ـ 37.

[108] الميزان 209/1.

[109] علل الترمذي 744/1 في التضعيف من جهة الحفظ؟؟؟؟

[110] الميزان 209/1.

[111] التاريخ الكبير 243/2.

[112] الجرح والتعديل 532/2. والتهذيب 60/2.

[113] انظر/ التهذيب 60/2.

[114] المغني في الضعفاء 436/2.

[115] التهذيب 225/7.

[116] انظر/ الميزان 78/3. والتهذيب 225/7 ـ 226.

[117] تـاريخ ابن معين ـ رواية الدوري203/4. وتهذيب الكمال في أسماء الرجال275/7، للحافظ جمال الديـن المزي ت742هـ، تحقيق/ بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الخامسة 1994. وسير أعلام النبلاء 233/5.

[118] تاريخ ابن معين ـ رواية الدوري203/4.

[119] الجرح والتعديل 228/8. والتهذيب 370/10.

[120] التهذيب 269/10.

[121] انظر الأقوال السابقة في الميزان 595/1. ومن تكلم فيه وهو موثق 71. والتهذيب 16/3 ـ 18.

[122] طبقات المدلسين لابن حجر 48.

[123] التقريب (ترجمة 1500).

[124] طبقات المدلسين لابن حجر 72.

[125] التقريب (ترجمة 6851).

[126] انظـر/ العلل للترمذي، الملحق بسنن الترمذي 744/5، تحقيق الشيخ العلامة/ أحمد شاكر، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.باب التضعيف من جهة الحفظ). ووردت القصة في التهذيب161/6 فـي تـرجمة محمد بن عمرو بن علقمة . وفي376/9 في ترجمة عبد الرحمن بن حرملة. وجاءت النسـبة فـي الموضـع الأول "ابن أبي حرملة". وفي الموضع الثاني "ابن حرملة".والوجه الثاني هو الصـواب؛ كمـا هـو مصرح بإسمه ونسبه إلى والده في علل الترمذي. أما النسبة "ابن أبي حرملة" فتصرف إلى راوٍ آخر؛ يدعى محمد بن أبي حرملة.

[127] أنظر الأقوال ا لسابقة في الضعفاء للعقيلي 109/4. والتهذيب 376/9.

[128] الكامل 448/3. والتهذيب 236/4.

[129] التاريخ الكبير 1/2.

[130] تهذيب التهذيب 456/7.

[131] التهذيب 49/8.

[132] التهذيب 48/8.

[133] التهذيب 51/8.

[134] أنظر الأقوال السابقة في التهذيب 48/8 ـ 54.

[135] التاريخ الكبير 365/7.

[136] الجرح والتعديل 325/3.

[137] الضعفاء للعقيلي 175/1. والكامل لابن عدي 91/2.

[138] ميزان الاعتدال 171/2.

[139] المغني للذهبي 466/2.

[140] تهذيب التهذيب 50/6.

[141] ميزان الاعتدال 466/5، طبعة دار الكتب العلمية ـ بيروت، تحقيق الشيخ/ علي محمد معوض.

[142] مـيزان الاعتدال 5/1 ـ 6، وتتمة كلام الذهبي: "وأيضا فما استحضر الآن في هذا الضرب رجلاً صادقاً ولا مأموناً؛ بل الكذب شعارهم والتقية والنفاق دثارهم . فكيف يقبل نقل من هذا حاله؛ حاشا وكـلا. فالشـيعي الغالي في زمان السلف وعرفهم هو من تكلم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية وطائفـة ممن حارب علياً رضي ا عنه وتعرض لسبهم. والغالي في زماننا وعرفنا هو الذي يكفر هـؤلاء السـادة ويتبرأ من الشيخين أيضا فهذا ضال معثر. ولم يكن أبان بن تغلب يعرض للشيخين أصلاً؛ بل قد يعتقد علياً أفضل منهما".